

أصول التحليل السياسي

إعداد: شيراز محمد خضر

تعريب: فريق دار الأكاديمية للطباعة والنشر والتوزيع

الطبعة الأولى

2022

أصول التحليل السياسي

الوحدة الأولى

لماذا لا توجد انتماءات للطغاة في السياسة

رويت قصة حول كيف كان هارون الرشيد –خليفة بغداد– يتخفى في صورة شحاذ من أجل اكتشاف ما كان يفكر فيه رعاياه. ولأنه كان محاطاً بالمتملقين الذين يتجمعون حول السلطة المطلقة، قال أنه لا يمكن اكتشاف حقيقة الأشياء إلا بطرق ملتوية. وكان هارون خليفة ذو سمعة طيبة لأن تتم إدانته بموت شهرزاد التي سحرته بقصصها من المساء للمساء لمدة ألف ليلة ليؤخر إعدامها ويتزوجها في نهاية المطاف. تعتبر هذه القصة صورة مشهورة من الاستبداد –نظام ترتيب أنشأه الفتح– يشعر بالراحة من وجود الخوف، ونشر الهوى.

في نظام الاستبداد الحكومي، يصدر مبدأ الأمر النهائي من توجهات الطاغية نفسه. ولكن الاستبداد ليس نظام لا تكون للعدالة فيه أي معنى على الإطلاق؛ فعادةً ما يسود في المجتمعات التقليدية للغاية حيث يكون

العرف هو الملك وتكون شروط العدالة السائدة مقبولة كجزء من النظام الطبيعي للأمور. ويتلاءم كل شخص مع مخطط معترف به إلهياً.

وتنشأ السلالات الحاكمة وتختفي وفقاً لما كان يسميه الصينيون "ولاية السماء"، ولكن حياة الفلاحين تتغير قليلاً. ويعتمد كل شيء على حكمة الحاكم. ففي القرن الحادي عشر قبل الميلاد ذهب بنو إسرائيل – الذين يواجهون مشكلة مع الفلسطينيين- إلى النبي صموئيل الذي حكمهم وطلب أن يكون الملك الذي من شأنه حكمهم وقيادتهم في المعركة. وقد حذر صموئيل ضد هذه الخطوة، مشيراً إلى أن مثل هذا الملك سينتزع ممتلكاتهم ويستعبد طاقاتهم، ولكنهم أصروا على رغبتهم في أن يكونوا مثل الأمم الأخرى، وأنه يجب أن يكون لهم ملك. وكانت لفظة "ملك" في السياق الشرق أوسطي يعني الحاكم الذي سيتعامل بديكتاتورية معهم، وهو حاكم مختلف تماماً عن الحكام الدستوريين في أوروبا. وكما حدث، كان الإسرائيليون محظوظين ليحكمهم شاول وداود وسليمان وهم سلسلة من الحكام البارزين الذين أضفوا على إسرائيل نكهة من النظام، وما وصل إلى بعض المجد الدولي. فقد كان الحل الذي قدمه سليمان لمشكلة امرأتين كلاهما تدعي أمومة نفس الطفل أحد الأمثلة الأكثر شهرة على حكمته الأسطورية. ولكن حتى هؤلاء الملوك أثبتوا قمعية، وفي النهاية عمل عبء دفع ثمن مخططات سليمان الكبرى على تقسيم إسرائيل إرباً.

ويعتبر "الاستبداد" فئة الاستحواذ على كل شيء التي تحتوي على اختلافات كبيرة. وبشكل أو بآخر، حُكِمَت الحضارات غير الأوروبية بديكتاتورية بشكل ثابت تقريباً. ومع ذلك، فقد رد الخيال الغربي عموماً الطغاة –الفراعنة القاسين أو أباطرة الرومان المختلين مثل كاليجولا ونيرون والأباطرة الدخلاء والنائين في الهند أو الصين. وفي أوروبا، يجب أن تخفي الرغبة في السلطة الاستبدادية نفسها. وفي بعض الأحيان خدع الاستبداد الأوروبيين حيث جاء مخبأ في شكلٍ مغرٍ من المثالية –كما حدث في حالتي هتلر وستالين. وقد تذكرنا هذه الحقيقة بأن إمكانية وجود الاستبداد بعيدة سواء من حيث المكان أو الزمان. ولا تزال العديد من الدول تحكم بهذه الطريقة، ويمكن أن تهدد بالألم أو الموت في أي لحظة، بل إنها مثل العيش في مستشفى للمجانين.

واليوم نعرف الاستبداد (جنباً إلى جنب مع الدكتاتورية والشمولية) كشكل من أشكال الحكومة. قد يكون هذا قد عمل على ترويع الإغريق الكلاسيكيين، التي استندت هويتهم (والشعور بالتفوق على الشعوب الأخرى) إلى تمييز أنفسهم من الاستبداد الذي يعاني منه جيرانهم الشرقيون. وما يكشفه هذا التناقض هو أن السياسة مركزية للغاية بالنسبة لحضارتنا ليتغير معناها مع كل تغير في الثقافة والظروف.

ولهذا السبب، يجب أن تكون خطوتنا الأولى في محاولة لفهم السياسة هي أن نحرر أنفسنا من معتقدات لا تعكس الحاضر. وأحد أهداف هذا الكتاب هو شرح كيف وأن ما اعتاد على كونه نشاطاً محدوداً تجريه النخب من بعض الدول الغربية ليعتقد الآن أنه انشغال البشرية الذي لا مفر منه.

ونحن بحاجة إلى أن ننظر أولاً في القيمة المرتبطة بالإغريق الكلاسيكيين. فما عرفه الإغريق قبل كل شيء هو أنهم لم يكونوا شرقيين. فغالباً ما تروق لهم الثقافات الرائعة للإمبراطوريات الشرقية مثل مصر أو بلاد فارس، ولكن عادةً ما يزدرون الطريقة التي كانوا يحكمون بها. فقد أسموا هذا النظام الخارجي "الاستبداد" لأنه لا يبدو مختلفاً عن العلاقة بين السيد وعبيده. وكما هو الحال مع المحاربين، احتقر الإغريق الممارسة التي يسجد فيها القادمون إلى الحاكم الشرقي؛ فقد وجدوا أنه شكل لا يطاق من عدم المساواة بين المواطنين وحكامهم. ومنذ أكثر من ألفي سنة، توارثنا نفس الرفض المنعكس من السجود تقريباً، ويرجع ذلك جزئياً إلى أن لغة السجود أصبحت الصورة التي تدرك بها المسيحية المسافة بين الإنسان وما هو إلهي. وعند مناقشتنا لهذه المسائل، فإننا في كثير من الأحيان نستخدم المصطلح اللاتيني " الهيمنة".

كما يدل المصطلحان "الاستبداد" اليوناني و"الهيمنة" الرومانية على حد سواء على شكل محدد من أشكال السلطة التي يمارسها سيد العبيد. ويعتبر الاستخدام الحديث لكل من "الديكتاتورية" و"الاستبداد" المستنبط من القرن العشرين من بين العديد من العلامات الحديثة للمركزية غير المنقوصة لهذه الفكرة في فهمنا لذاتنا

.

أما جوهر الاستبداد فهو عدم وجود مطالبة –سواء في الممارسة أو في القانون– ضد السلطة المطلقة للسيد. ويجب أن يكون الهدف الوحيد للآخرين هو إرضائه. ولا يوجد برلمان، ولا معارضة، ولا صحافة حرة، ولا قضاء مستقل، ولا ملكية خاصة يحميها القانون من جشع السلطة، بمعنى أنه لا يوجد صوت سوى صوت المستبد. يعتبر هذا الشعور بالعجز هو السبب –الغريب بما فيه الكفاية– في أن الأنظمة الديكتاتورية هي مولدات بارزة للتنوير الروحي. ويظهر رد الفعل ضد عالم تحكمه نزوات السلطة، حيث يلجأ المفكرون إلى التصوف، والرواقية، وغيرها من أشكال الانسحاب. وقد وجد أن جوهر الحياة في المجال الروحي أبعد منه في مجال الحواس، ويتم تحقير قيمة الحياة الاجتماعية والسياسية باعتبارها وهم، وعادةً ما تكون النتيجة هي الركود العلمي والتكنولوجي إلا في المدى القصير.

ويتدفق الاستبداد بصورة طبيعية من الغزو العسكري الذي استحدثت منه معظم المجتمعات أنه لخلق نظام مدني أو سياسي يجب الاعتراف بأنه إنجاز رائع. وقد تعامل الأوروبيون مع ذلك في ثلاث مناسبات بارزة، انهار الإنجاز في اثنين منهم. كانت المناسبة الأولى في دولة المدينة لليونان القديمة، التي غرقت في الاستبداد بعد وفاة الإسكندر الأكبر. والثانية بين الرومان، الذين خلق نجاحهم الكبير إمبراطورية غير متجانسة بحيث لا يمكن لأي قوة منعها من الانهيار سوى قوة استبدادية. وقد ولدت أولى هذه التجارب الرواقية والمذاهب الفلسفية الأخرى للانسحاب من العالم، و كان ثانيها هي منبت المسيحية. وظهرت من المسيحية والممالك البربرية في الغرب في القرون الوسطى نسخة من السياسة تطورت منها السياسة في عالمنا الحديث. وبما أننا نعيش في هذه التجربة، فلا يمكننا معرفة سوى القشور، حيث إننا لا نعرف حتى الآن ما سيكون مصيرها النهائي.

ومع ذلك، فإننا نعرف أن رفض الاستبداد الذي استند إليه التقليد الغربي إلى حد كبير متناقض الآن. وقد حلم الكثيرون في القرون الأخيرة بأن استخدام القوة التي لا تقاوم لا يوجد إلا في الاستبداد لإزالة العيوب الواضحة في عالمنا. أما مشروع الاستبداد في أوروبا –حتى من النوع الفلسفي أو المستنير– ستفشل ما لم يخفي طابعه الحقيقي.

ولأن السياسة تعتبر جزئياً مسرح الوهم، فمن السهل اختراع أسماء ومفاهيم جديدة، وفي القرن العشرين أسست إصدارات شمولية لحلم الاستبداد مختبراً سياسياً واسعاً حيث وضعت فيه إصدارات مختلفة من مشروع خلق مجتمع مثالي موضع الاختبار. ومن المسلم به حالياً من قبل الجميع أنها فشلت؛ فمن المعترف به على نطاق أقل اتساعاً أن هذه الاحتمالات الهائلة يجب أن تتوافق مع ميول عميقة في حضارتنا. ولفهم السياسة يجب إذاً أن تشمل دراسة العلامات التي قد تخبرنا بما يجري تحت السطح وغيرها من خطوط الصدع في حضارتنا.

وهناك مفتاح واحد معترف به على نطاق واسع هو الوضع الحالي للتمييز بين الحياة الخاصة والعالم. فالعالم الخاص هو العائلة، والضمير الفردي حيث يصنع كل فرد خياره الخاص من المعتقدات والاهتمامات. ومثل هذه الحياة الخاصة لن تكون ممكنة من دون العالم الشامل للدولة، والذي يحافظ على البنية المناسبة للقانون لحق تقرير المصير. ولا تستمر السياسة إلا باستمرار إدراك هذا الهيكل الشامل للقانون العام حدوده الخاصة. وكما قال بريكليس في كلمته في خطبته المشهورة لجنازة سكان أثينا الذين قتلوا في السنة الأولى من الحرب البيلوبونيسية: "نحن أحرار ومتسامحون في حياتنا الخاصة، ولكن في الشؤون العامة نحافظ على القانون".

أما الحدود الفعلية –سواء في القانون أو مواقف الناس– بين ما هو عام وما هو خاص تتغير بطبيعة الحال باستمرار. وتعتبر الآن المثلية الجنسية والدين –التي تم اعتياد تنظيمها علناً– أمر خاص إلى حد كبير، في حين أن الاغتصاب في إطار الزواج والاعتداء على الأطفال أمر يعرض صاحبه أكثر فأكثر للقانون. وتعتبر حقيقة إدراك مثل هذا التقسيم هو ما يميز السياسة –وقد نحددها بشكل فضفاض مع الحرية والديمقراطية– عن الاستبداد.

وفي الأنظمة الديكتاتورية القديمة كان كل شيء في المجتمع ملكية خاصة للطاغية، ولكن في العالم الحديث تآكل هذا التمييز الأساسي بشكل مطرد من الجانب الآخر؛ فقد أصبحت مجالات أوسع من الحياة الخاصة تنظم علناً أكثر من أي وقت مضى. وإذا كان كل شيء مثير للجدل يطلق عليه "سياسي"، و إذا كانت الشخصية (باعتبارها شعاراً شعبياً) سياسية، فما من شيء خارج نطاق سيطرة الحكومة. ولم تقبل هذه الحجة عالمياً، ولكنها كانت المنطق الأساسي لشمولية القرن العشرين، وكان تأثيرها بشكل واضح هو لتطويق الفرد ضمن نظام واحد للسيطرة، مما يدمر ميراث الأدوار المتميزة والمستقلة (الاقتصادية، والدينية، والثقافية، والاجتماعية، والقانونية) التي لا تزال تتمتع بها الدول الحديثة حتى وقت قريب.

أما شعارات مثل "الشخصية السياسية" فهي عبارة عن مقترحات للعمل متنكراً في زي الحقائق حول العالم. وغالباً ما يكون معنى هذه الشعارات غامضاً، ولكنها تحتوي على آثار خاملة قد توقظ في ظروف جديدة وتطالب بسياسات تعمل على إهانة القيم العزيزة الأخرى، مثل الحرية الفردية. ويقال إن ثمن الحرية هو اليقظة، ويعتبر الانتباه إلى الخطاب السياسي شكلاً هاماً من أشكال اليقظة، والذي غالباً ما يكشف كيف تسير الأمور.

وتعتبر بداية الحكمة في السياسة هو الانتباه إلى علامات التغيير. فباعتبار السياسة مسرحاً من الوهم، فهي لا تكشف عن معانيها إلى العين المهملة، فالواقع والوهم هي الفئات الوسطى من الدراسة السياسية. وتبدأ المشكلة مع أسماء المؤسسات. وتعني هيمنة الموضات الغربية أن لكل بلد الآن نوع من السياسة، ومكمل للمؤسسات – البرلمانات، والدساتير، والجداول الزمنية للحقوق، والنقابات، والمحاكم، والصحف، والوزراء، و هلم جرا– والتي تشير إلى حدوث نفس الشيء في جميع أنحاء العالم.

ويمكن أن يكون هناك شيء أبعد عن الحقيقة. فاليابان على سبيل المثال لديها شخصية تدعى رئيس الوزراء، وقد ارتكب وزراء خارجية الكثير من الأخطاء والذين يشعرون بالإحباط لاكتشاف أن رئيس الوزراء الياباني لا يمكنه إنجاز السياسات الوطنية بالطريقة التي يمكن لحكام في دول أخرى إنجازها. ومرة أخرى، أصدر ستالين في عام 1936 ما كان يسمى على نطاق واسع الدستور الأكثر تقدماً في العالم، حيث يعج بالحقوق والضمانات لشعب الاتحاد السوفياتي. وكان الواقع أن ستالين في تلك اللحظة بالذات يعمل على "تطهير" النخبة السوفياتية عن طريق محاكمات مزورة. فقد تم إطلاق النار على مليون من رعاياه. وليس خافياً أن يكذب السياسيون، ولكن الأكثر إرباكاً هي العلاقة المعقدة بين المسميات والواقع.

وقبل كل شيء، لدينا مسمى السياسة نفسها. فعندما تشت المفاهيم بعيداً، تنتقص وتفقد فائدتها. ولا يستخدم مصطلح "السياسة" إلا ليشير إلى تصرفات الملوك والبرلمانات والوزراء، وإلى أنشطة المسؤولين سياسياً والتي تساعد أو تعيق انضمامهم إلى السلطة. أما أي شيء آخر فهو حياة اجتماعية أو خاصة. ومع التوسع في سلطة الحكومات، أصبح كل شيء تقريباً يمكن وصفه -بطريقة أو بأخرى- باعتباره "سياسياً".

وربما نذكر هنا مجرد واحدة من الأسباب الكثيرة لهذا؛ فالحكومات ترغب في أن ينسب لها كل ما هو جيد، وفي المقابل ترغب في إبعاد اللوم عنها فيما يتعلق بكل ما هو سيء، وقد تواطأت في نشر فكرة أن كل شيء –جيد أو سيء– تتسبب فيه السياسات السياسية. يمكن أن تحول هذه الفكرة الأفراد إلى ملتمسين من الحكومة، والتي يبدو وأن جميع الفوائد تتدفق منها، وهذا بدوره يعزز فكرة أن كل شيء هو في الواقع سياسي.

وهناك سبب آخر لتوسع السياسة دورها ومعناها؛ فقد كانت قديماً في أوروبا هي أعمال الملوك وخدمهم، وكان التاريخ إلى حدٍ كبير هو سرد لأفعالهم. وللمشاركة في الحياة السياسية إذاً كان لابد من تحقيق نوع من الخلود. فعندما حاول فيدل كاسترو في البداية –وفشل– في أن يحكم كوبا في عام 1953، قال أنه دافع عن نفسه أثناء محاكمته في خطاب قائلاً: "إن التاريخ سوف يبرئني". لقد تصور نفسه بشكل مسرحي، ممثلاً على مسرح التاريخ. ومن ابتغى نوعاً من الخلود في التاريخ يلجأ إلى السياسة. ولم يعد كرومويل الجائر سعيداً لكونه "بريئاً من دم بلاده" وينتهي به الأمر في صمت كنيسة في الريف. إنهم يلجؤون إلى عالم السياسة. وقد جلبت الثورة الفرنسية مثل هذه الشهرة لأفراد مغمورين خلاف ذلك مثل روبسبير، ودانتون، ومارات، وشارلوت كورداي، وسانت جست، وغيرهم.

أما الثوار فهم فنانو الكتابة على جدران التاريخ. هذه هي الحالات القصوى، وبالنسبة للجزء الأكبر، تم إشباع هذه العاطفة بأشكال أكثر اعتدالاً من خلال منح الجميع حق التصويت. وبالطبع، يعتبر حق الاقتراع العام شكلاً من التضخم الذي قد حط من قيمة التصويت، ولكن يبقى من الضروري لمفهومنا حول ما يكون عليه الإنسان السليم. وفي أحد الصحف البريطانية تصدر عنوان "أليس تترك بصمتها في التاريخ " لتقديم تقرير عن تصويت كبار السن من السود في جنوب أفريقيا لأول مرة في عام 1994.

ونعتبر نحن المعاصرون (وخاصة أولئك الذين يفكرون في أنفسهم باعتبارهم ما بعد المعاصرين) معرضون بشكل غريب للوقوع في الالتباس حول طبيعة السياسة؛ فقد ابتكرنا أسباباً بارعة للتفكير بأن أفكارنا متفوقة على أفكار أجدادنا. وتعتقد جميع الثقافات أن أفكارها هي فقط الصحيحة، ولكن اليوم يتم تطويق المثقفين بشكل غير عادي بالأحكام المسبقة للحظة الحاضرة. وعلى سبيل المثال، قدمت عقيدة التقدم لكثير من الناس اقتراحات بأن قناعاتنا الخاصة كانت أعظم بكثير من الأفكار المعيبة الواضحة من الماضي.

وفي الواقع، رفضت التوجهات الفكرية المعاصرة فكرة التقدم، وأكدت على مدى ما نتركه من أثر في مكاننا وزماننا، بل إنها تؤكد أن إحدى الثقافات تكون متساوية مع ثقافة أخرى. يكون مظهر هذا شكل من أشكال التشكيك الذي يحررنا من غطرسة أسلافنا، حيث يبدو وأنه يحد من آرائنا إلى نفس مستوى آراء الجميع. يعتبر هذا المظهر وهماً؛ فالتشكيك المعاصرة تواضع وهمي، ويخفي قناعة قاطعة بأن انفتاحنا الشديد يجعل إنسانيتنا النسبية متفوقة على كل من الجمود العقائدي للماضي وتعصب الثقافات الأخرى

.

ولذلك يجب على من يكتب عن السياسة التحذير من مخاطر ضيق الأفق للوقت الذي ينتمي إليه المرء، وبالتأكيد لا تقل ضرورة القيام بهذا اليوم عن ذي قبل. وقد أدرك هذا على نطاق واسع أن الخطر هو السبب في أن كانت دراسة السياسة دائماً في مركز للتعليم الحر. فقد درس الأرستقراطيون من اليونان والرومان القانون، والفلسفة، وفن التحدث أمام الجمهور من أجل إنجاز الرسالة السياسية المشار إليها من ولادتهم. ويمكن أن تكون السياسة هي جوهر التعليم حيث إنها أصبحت بسرعة كبيرة نشاطاً ذاتي الوعي والذي أثار التفكر وولد روائع الأدب.

وقد استكشف الفلاسفة مثل أفلاطون وأرسطو بنيته المفاهيمية؛ وحافظ المؤرخون مثل هيرودوت على إحياء قصة تطوره؛ ودرس علماء السياسة (أرسطو على سبيل المثال) الدساتير وكيفية عمل المؤسسات؛ وحول إيسوب الحكمة السياسية في خرافة؛ وقام الخطباء الخالدين مثل ديموستينيس وشيشرون بتجميع أشكال الحجة الأنسب لإقناع جمهور؛ وكتب الشعراء المراثي والهجاء في المواضيع السياسية، وكانت الأوضاع السياسية هي في الغالب الأحداث التي أطلقت مخيلة شكسبير وغيره من كتاب المسرح. ولا يوجد أي شكل من أشكال العلوم والخيال لم تتخذ السياسة موضوعاً لها.

ويعتبر الكثيرون مرايا للسياسة، حيث لا يمكن إلا اغتنام مادتهم من خلال دمج هذه الصور حتى يتم وضع خطة متماسكة لفهم المضمون. أما حدس السياسي ومفرزة النبلاء فلديهما الكثير لتقدماه على حد سواء، ويتعين علينا أن نحاول دمج الاثنين معاً. أما ما اعتقد مكيافيلي أنه "الحقيقة الفعالة" للسياسة فما هو إلا أمر ذو صلة بالناشط، فقد أغفل الكثير. ويجب علينا أن نبدأ بالنظر في أفكار مختلفة جداً عن تلك الأفكار التي وضعت أسس مفهومنا للسياسة؛ أفكار الإغريق والرومان.

الإغريق القدماء: كيف تكون مواطناً

كانت السياسة بين قدماء الإغريق وسيلة جديدة للتفكير والشعور، وقبل كل شيء كانت متعلقة بزملاء المرء. وقد تباين المواطنون في الثروة، والجمال، والذكاء، ولكنهم كمواطنين كانوا على قدم المساواة. وكان هذا نتيجة لأن المواطنين كانوا متعقلين، وما من علاقة تناسب المتعقلين سوى الإقناع. أما الإقناع فيختلف عن الأمر في افتراض المساواة بين المتكلم والمستمع. ويوفر أفلاطون رؤية نبيلة لهذا الشكل من الحياة السياسية في حواره الكريتو. أما الفيلسوف سقراط –بعد أن حكم عليه بالإعدام بتهمة إفساد الشباب– فقد رفض العرض المقدم للمساعدة على الهروب من أثينا بحجة أن الفرار لن يكون متسقاً عقلانياً مع الالتزام بالمدينة التي أعرب عنها بالطريقة التي عاش بها حياته كلها. حتى طريقة إعدامه تعكس هذا الاعتقاد الأساسي بأن العنف لم يكن علاقة مناسبة بين المواطنين، فقد تم إعطاءه كوباً من الشوكران ليشربه. أما اليونان فقد أطاعوا قانون الشرطة بحرية وكانوا فخورين بذلك.

وكانت هويتهم الأولى مرتبطة بالمدينة. وكان أسوأ مصير هو المنفى، حيث يعتبر شكلاً من أشكال الموت المدني المفروض في بعض الأحيان من خلال اتفاقية النبذ المطبقة على رجال الدولة في أثينا ممن كان يعتقد أن سلطتهم تهدد الدستور.

وبين الإغريق نجد معظم شروط الحرية: العيش متساوين، وعدم الخضوع إلا للقانون، وتداول السلطة. وقد كان الإغريق أول شعب في التاريخ ينشئ مجتمعات لها هذا الشكل، وبالتأكيد كانوا أول من أوجد أدب يقوم باستكشافه كتجربة. وكانت السياسة هي النشاط المحدد لهذا الشيء الجديد المسمى "المواطن". وقد اتخذت أشكالاً عديدة –حتى الأشكال الوضيعة من الاستبداد والاغتصاب– ولكن الإغريق القدماء أصروا على شيء واحد: أن الاستبداد الشرقي لم يكن سياسة.

كان هذا هو الموقف الرسمي، وكانت هذه هي الأشكال التي تركت بصمة عميقة جداً في حضارتنا. وكان الواقع بلا شك أمراً أكثر تعقيداً. وقد خاضت الفصائل الديمقراطية وحكم الأقلية معارك مريرة داخل المدن، فعاش المزارعون على حافة العوز، وكانت مواسم الحصاد السيئة قد تدفع بهم نحو العبودية بسبب الديون. ولم يتم تحقيق المساواة داخل المدن من خلال علاقات متساوية بين المدن، وكانت الحرب مستوطنة.

أما شعب الإغريق فكان ثرثار عاطفي، وكانت سياستهم في كثير من الأحيان عنيفة وأحياناً فاسدة. ومع ذلك، لم يكن أي من هذا يؤهل حقيقة أنهم كانوا قادرين على تحقيق مآثر رائعة، مثل انتصارهم في صد جيرانهم الفرس (وقهرهم في نهاية المطاف). وبقراءة الكثير من المؤلفات من عصرهم، نجد أنه من السهل أن نفكر بهم كمعاصرين لنا؛ فقد كانوا عقلانيين حيث تحدثوا إلينا قبل آلاف السنين، بإرثهم الثقافي بطلاقة خادعة. ومع ذلك، فمع جميع الخلفيات المشتركة، إلا أنهم كانوا مختلفين كثيراً عنا؛ في دينهم وعاداتهم، و تصورهم للحياة البشرية. وهذا هو الفرق الذي يجعل دراسة حضارتهم مبهجة جداً.

وكان الإغريق مهتمين برفاه الإنسان، ولكنه نوع مختلف لافت للنظر من الحركة الإنسانية (حولتها المسيحية) وجدت في العالم الحديث. وكان الاقتراح الأساسي هو أن الإنسان حيوان عاقل، وأن معنى الحياة البشرية موجود في ممارسة العقلانية. وعندما استسلم الرجال إلى العواطف، انحدروا بشكلٍ مخز إلى نوع أدنى من الكائنات. فعندما يدفعهم الفخر – أو الغطرسة– إلى التفكير بأنهم آلهة، فإنهم قد فقدوا النظر إلى القيود البشرية وعانوا من انتقام الآلهة واستيائهم المدمر. وكان سر الحياة هو معرفة الإنسان بذاته، والتعبير المتوازن عن القدرات البشرية للإنسان.

وفي الحديث حول القانون والسياسة العامة، وجد الإنسان صورة أسمى وأنقى للتعبير عن الذات. ولا يمكن التمتع بذلك إلا في الحياة السياسية للمدينة.

وفي كثير من الأحيان ينظر المهتمون بالإنسانية إلى الإغريق باعتبارهم أجداد، ولكن وجهة نظرهم في العالم لها مضمون جدير بالملاحظة (ومزعجة في الأمور الحديثة). وبما إن بعضها أقل عقلانية من غيرها، فهي إذاً أقل إنسانية أيضاً. ويعتبر العبيد على وجه الخصوص معيبين من حيث العقلانية عند مقارنتهم بالأسياد. أما أولئك الذين استكشفوا وجهة النظر هذه –وقبلهم جميعاً الفيلسوف أرسطو- فقد كانوا على دراية تامة بأن بعض العبيد أذكياء وبعض السادة أغبياء، فلم يفعلوا شيئاً سوى مجرد شرح ما وجدوه ليكون الأساس العقلاني للمؤسسة نفسها. ومرة أخرى، كانت المرأة تعتبر أقل عقلانية من الرجل، على الرغم من أن أرسطو أعتبر البرابرة مخطئين تماماً في التفكير بأنه لا يمكن تمييزهن عن العبيد. وهكذا تقتصر المواطنة على الذكور البالغين الأحرار، وفي بعض المدن لا يكون حتى جميعهم مواطنين. وقد اندمج النشاط السياسي ونشاط شن الحرب بعضها مع البعض، وبالتالي يبدو من الطبيعي أنه ينبغي على المرأة أن تعيش حياة الريف؛ فهي بالكاد تستطيع الاحتفاظ بأرضها في السلاميات.

قد يبدو الأمر—عند تبني وجهة النظر هذه- وأن الإغريق كانوا أسرى التحيز في وقتهم. ومع ذلك، فبسبب كونهم أكثر تخيلاً في استكشافهم للعالم، لم يكن لديهم صعوبة في تخيل قيام النساء بأي عدد من الأمور؛ فالمرأة أصبحت من المحاربين في مملكة الأمازون؛ وكانت تقوم بالإضراب الجنسي لفرض السلام في ليسستراتي للكاتب أريستوفانيس، وأخذت دور الفيلسوف -الحكام في حراس جمهورية أفلاطون- لكن هذه الصور لم تكن حقيقة الحياة اليومية.

وظهرت القوانين والسياسات من المدينة اليونانية بعد ذلك، ليس من قصر طاغية ولكن من مناقشة بين المواطنين المتساوين وهمياً في آغورا، والسوق التي عملت أيضاً بصفة عامة بمثابة ساحة السياسة. وتمتع المواطنون بالمساواة أمام القانون (المساواة في الحقوق السياسية isonomia، وهو مصطلح يستخدم أحياناً كمرادف للديمقراطية) وفرصة متساوية للتحدث في التجمعات. وفي مدينة كبيرة مثل أثينا، كان الآلاف من الناس قد يصلوا إلى مثل هذه اللقاءات، حيث كان المتحدثون في الغالب من الأرستقراطيين الذين درسوا فن التحدث، أو القادة البارزين الذين خططوا لحشد مجموعة من المؤيدين.

وفي مجتمع الديمقراطيات، امتلأت العديد من المكاتب عن طريق القرعة، ولكن أعضاء المكتب الرئيسيين كان يتم انتخابهم وعادةً ما يكونوا من أسر قوية. وفي تاريخ ثوسيديديس عن الحرب البيلوبونيسية يمكننا أن نرى العملية الديمقراطية عملياً – على سبيل المثال في نقاش أثينا، الوارد في الكتاب الثالث، حول كيف ينبغي معاقبة شعب ميتيليني، الذي تمرد ضد هيمنة أثينا. في هذا النقاش، طرح الزعيم الشعبي كليون القضية لتأكيد القرار الذي اتخذ بالفعل لقتل الرجال وبيع النساء والأطفال كعبيد. وقد مال كليو إلى الواقعية فقال إنه إذا كنت تريد أن يكون لك إمبراطورية، يجب إذاً أن تكون على استعداد للقيام بأشياء وحشية لازمة لإبقائها متماسكة. وجادل خصمه ديودوتوس دفاعاً عن الرأفة على أساس أن القسوة من شأنها أن تحول كل مناسبة تمرد بين عملاء أثينا إلى مجرد صراع حياة أو موت. وقد انتصر ديودوتوس في هذه المسابقة الفكرية الحية.

أما المواطنون الذين شاركوا في المناقشات فينتمون في حياتهم الخاصة للأسر(المنزل oikia) التي كانت هي الوحدات الإنتاجية الأساسية لهذا العالم القديم. وكانت الأسرة OIKOS (التي استمد منها مصطلح "الاقتصاد") نظام تبعية منظم وصفه أرسطو قائلاً خضوع الإناث إلى الذكور، والأطفال إلى الآباء والأمهات، والعبيد للسادة. وكانت الأسرة هي المجال الذي تمتع فيه الإغريق بالحياة الأسرية ووفرت احتياجاتهم المادية إلى حد كبير –للغذاء والدفء والمأوى والإنجاب، وهلم جرا. وكان هناك عالم الطبيعة الذي كان فيه لكل شيء موسمه. وفي العديد من الحضارات، لا يتم التمييز بين الحيلة والطبيعة، ولكن ذلك كان أساس فهم اليونان للعالم. أما فكرة أن الحكمة تألفت وفقاً لما تمليه الطبيعة فقد أدى إلى وجود فلسفات متباينة، وفقا للطريقة التي تم بها تقديم مفهوم "الطبيعة". وبدأت الفلسفة السياسية اليونانية في تأمل التوتر بين الاعتراف بأن الشرطة كانت في أحد معانيها طبيعية وبمعنى آخر نوعاً من الحيلة

.

وبالوصول إلى سن الرشد، فإن الذكور من الشباب اليوناني يخرج من المنزل في أغورا، حيث وجد الحرية لتجاوز ضرورة الطبيعية وتحمل المسؤولية، وقول ما هو جدير بالذكر والقيام بالأفعال التي قد تكسبه نوعاً من الخلود. وكان الإغريق من الفترة الكلاسيكية واعين لأنفسهم بما يكفي لرؤية أنفسهم ثقافة متميزة، وأنه في خلق الفهم التاريخي لأنفسهم وعالمهم كانوا يفتحون آفاقاً جديدة تماماً من التجربة الإنسانية. وبالتالي ولدت السياسة والتاريخ معاً، حيث يشتركان في نفس مفهوم ماهية الإنسان، وما الذي يستحق أن يذكر.

وقد كان التاريخ هو ذاكرة الأقوال والأفعال، وكانت الكلمات هي وسائل نقل الذاكرة. وفي النشاط السياسي، يوجه الرجال الخطابات كل منهم للآخر، وهي مهارة يجب تعلمها، فهي تتطلب حشداً من الأفكار، وبناء الحجج، والقدرة على فهم الجمهور، وإدراك المشاعر السائدة في الطبيعة البشرية، وغير ذلك الكثير. وللمرة الأولى في التاريخ، كانت القرارات العامة تتخذ في وضح النهار وتخضع لانتقادات مفتوحة. وقد تم تقنين مهارة الخطابة من قبل المعلمين المدعوين "السفسطائيين" لصالح شباب الأرستقراطيين الطموحين الذين تعتمد سلطتهم على جمهور الشعب المتأرجح. وكان الخطاب أداء نتذكره على مر العصور.

ويحكي ثوسيديديس قصة الحرب البيلوبونيسية من حيث الحجج التي يستشهد بها في خطب المشاركين؛ والتي عند أخذها مجتمعة تكون هذه الخطب بمثابة دليل شامل على الحكمة السياسية والحماقة السياسية.

وكان هذا النهج في الفكر السياسي والعمل نتاج أحد الاعتقادات الخاطئة بشكلٍ لافت، والتي لا تزال مؤثرة حتى يومنا هذا؛ وهي فكرة أن كل شيء في العالم كان نتيجة لتصميم متعمد. واعتقد الإغريق أن مدنهم قد تأسست على أيدي شخصيات شبه إلهية، مثل ليكرجوس في حالة أسبرطة، وثيسيوس في حالة أثينا. وكان الحكماء في بعض الأحيان يتم استدعائهم لاستعادة مثل هذه التصميمات إذا كانت قد تحطمت. وفي السياسة، كانت الحالة الأكثر شهرة في هذا هي حالة سولون في أثينا في أوائل القرن السادس قبل الميلاد. وتوضح اثنتان من سمات إصلاحات سولون السمات الأساسية للسياسة اليونانية.

الأولى هي أنه كان حريصاً على السياسة الأساسية بشأن الوحدات الإقليمية التي اختلطت عليها الولاء للعشيرة أو القبيلة. فالدائرة الانتخابية الحديثة –التي تجمع تحت مظلتها كل الناس المختلفين الذين يعيشون في منطقة معينة– لها نفس تأثير تفكيك حالات الولاء الطبيعية وتشجيع الناس على التحرك سياسياً فيما يتعلق بالمصالح المشتركة واسعة النطاق في جميع أنحاء المجتمع.

والثانية هي أنه بعد أن وضع سولون إصلاحاته، كان حريصاً على ترك أثينا لمدة عشر سنوات بحيث يمكن للآخرين العمل بالدستور الجديد – نسخة مبكرة من مبدأ الفصل بين السلطات. وللوصول إلى مفتاح السياسة بالمعنى الدقيق فإنها علاقة المكاتب المجردة التي تتعلق بها الواجبات، ومن حيث المبدأ يمكن أن يتم العمل من خلال أي مكتب مختص. في حين أن الاستبداد يعتمد على شخصية (وغالباً ما تكون نزوة) الفرد الطاغية، ويتصرف الحكام السياسيون وفقاً للواجبات المخولة بها مكاتبهم.

وتعتبر مجموعة المكاتب التي كانت الشرطة تحكم من خلالها، والقوانين التي تحدد علاقتها هي الدستور. وتفتقر الحكومة التي ليس لها دستور إلى نوع معين من القيد الأخلاقي الذي يميز السياسة. وتعمل الدساتير في طريقين أساسيين هما: أنها تحد من سلطة أصحاب المكاتب، ونتيجة لذلك تخلق عالماً يمكن التنبؤ به (وإن لم يكن جامداً وثابتاً) قد يعيش فيه المواطنون حياتهم. إنها الدساتير التي تعطي شكلاً للسياسة، وتؤدي دراستها إلى ظهور العلوم السياسية.

ويعتبر علم السياسة (على عكس الاستبداد) ممكناً لأن السياسة نفسها تتبع أنماطاً منتظمة، على الرغم من أنها في نهاية المطاف تقع تحت رحمة الطبيعة البشرية التي تنشأ منها.

وكل ما يمكن للمرء أن يقوله بثقة عن الاستبداد هو أن الحكام الحقيقيين عاجلاً أو آجلاً سوف يرثهم مجنون أو ضعيف. وبالتالي يتعرض الاستبداد لإيقاع ثابت من الصعود والهبوط –مثل فصول السنة– مما يؤكد اعتقاد الإغريق بأن الأنظمة الديكتاتورية وجماعات العبيد لم تكن حرة وكانت تنتمي إلى مجال غير عقلاني للطبيعة. ولكن الدساتير —نظراً لانتمائها إلى مجال من العقلانية– يمكن دراستها بطريقة أكثر علمية من الأنظمة الديكتاتورية، على الرغم من قابليتها للخطأ في نهاية المطاف.

ولسبب واحد يمكن تصنيفها وفقاً لبعض الخصائص التي تكشف عن النزعات السائدة. ففي جميع الدساتير، يكون الحاكم هو إما ملكاً، أو مجموعة صغيرة من الزعماء الأقوياء، أو تجمع شعبي. ولا توجد احتمالات أخرى غير تلك القاعدة، فإما شخص واحد، أو عدد قليل، أو أشخاص عديدون. وخلال الفترة الكلاسيكية من السياسة اليونانية، كان التقسيم الرئيسي بين حالات الأقلية –التي كان يعتقد أنها تفضل الأغنياء والأقوياء– ومجتمعات الديمقراطيات –التي استجابت لمصالح الفقراء والتي كان يعتقد عادةً أنها عنيفة وغير مستقرة.

وقد درست العلوم السياسية اليونانية الدساتير وعممت العلاقة بين طبيعة الإنسان والجمعيات السياسية. وربما كان الصك الأقوى هو نظرية الدورات المتكررة.

فالملكيات تميل إلى التحول إلى طاغية، وتطيح الأرستقراطيات بالطواغيت، والتي تتحول إلى حكم أقلية يستغل السكان، والتي تطيح بها مجتمعات الديمقراطيات، والتي بدورها تتحول إلى حالة من حكم الرعاع غير المستقر الذي لا يطاق، وعندها ينصب زعيم قوي نفسه ملكاً وتبدأ الدورة من جديد. هذه هي نسخة العلوم السياسية التي نجد تفسيرها بشكل فعال من قبل بوليبياس الذي كان اهتمامه الرئيسي هو شرح طبيعة السياسة الرومانية لزملائه اليونانيين؛ وتوجد إصدارات أخرى للدورة السياسية في كتابات أفلاطون وأرسطو.

أما المعرفة -كما لاحظ بيكون- فهي القوة، وقد أثارت معرفة هذا الإيقاع الدوري في السياسة فكرة أن المؤسسات قد تكون مرتبة بطريقة لكسر الحلقة، مما يتيح للناس على الأقل تحقيق استقرار على المدى الطويل -إن لم يكن بشكل أبدي. ويكمن سر كسر دائرة التراجع في افتراضين؛ الأول أن الحكومة تتألف من عدد من الوظائف التي يمكن أن تتوزع من بين المكاتب والمجالس المختلفة. فالقرار التنفيذي يتطلب زعيماً، والمداولات حول السياسة تتطلب مجموعة صغيرة من المواطنين من ذوي الخبرة، في حين أن قبول القوانين ومدى استجابة الحكومة لها تعتمد على وسائل فعالة للتشاور مع الشعب. وهذه هي الحجة لوضع الدستور والذي يتم فيه توزيع السلطة بين الشخص والمجموع.

أما الافتراض الثاني فهو أن نفس التوزيع قد يحقق التوازن بين مصالح الأغنياء والفقراء، لمنع كلاهما من استخدام السلطة السياسية لغرض الاستغلال الاقتصادي. وكان هذا التوازن في السياسة يعادل الصحة في الجسم، وقد يعمل على إبعاد الفساد لفترة طويلة جداً. هذه هي نظرية الدستور المتوازن الذي لعب دوراً محورياً في سياسات الغرب. كما أنها تمثل كنظرية غالباً ما يطورها السياسيون العمليون لأنفسهم. وقد تطور الدستور الإنجليزي على سبيل المثال، إلى وجود توازن بين الملك، والعموم، ومجلس اللوردات، وكثيراً ما يستشهد به كمثال على هذه النظرية. وفي الواقع، كان المحامون ورجال الدولة على بينة من النظرية، وقد عملت أحياناً على إرشادهم، ولكن المؤسسات الفعلية في السياسة البريطانية استجابت في الأساس إلى الظروف الخاصة للحياة في بريطانيا.

وكان رأي أرسطو أن بعض عناصر الديمقراطية أمر أساسي لكتابة أفضل دستور متوازن، والذي وصفه بأنه " نظام الحكم". وقد درس العديد من الدساتير، و كان مهتماً بشكل خاص بآليات التغيير السياسي، واعتقد أن الثورات دائماً ما تنشأ نتيجة المطالبة بالمساواة. وقد شغل نفسه بكل من السياسة والأخلاق، وطرح سؤالاً واحداً وجد أنه رائعاً بصورة خاصة: هل يمكن أن يكون مواطن صالح رجلاً جيداً؟ فقد يطلب الحكام في بعض الدول من مواطنيهم القيام بأفعال خاطئة.

وقد صيغت نظرية السياسة اليونانية (مثل كل شيء آخر في عالم اليونان) بقوة، إلى حد أنه كثيراً ما يعتقد أننا نثير جلبة حولنا ضمن مجموعة محدودة من الاحتمالات التي تكشفت لنا من خلال التجربة اليونانية. أما الحكم السياسي -لوضع هذه المسألة بطريقة أخرى- فهو خيار بين إمكانيات محدودة. ويفترض هذا الرأي أن الطبيعة البشرية ثابتة، وقد تم الطعن فيه -خاصة في العصر الحديث- من خلال الرأي القائل بأن البشر دائماً نتاج مجتمعهم. ولم يتعرف الإغريق على عدد قليل جداً من الاحتمالات التي نناقشها بشكل أو آخر، والذين تركوا أيضاً —كان ذلك في الواقع من اختصاصهم- رؤى مثالية في الفلسفة -الجمهورية لأفلاطون- وفي السياسة، وحساب أثينا الذي نسبه ثوسيديديس إلى بريكليس في تأريخه للحرب البيلوبونيسية.

الرومان: المعنى الحقيقي للوطنية

استندت سياسة اليونان إلى العقل، والرومان على الحب – حب الوطن، وحب روما نفسها. وقد كان الرومان يرون مدينتهم كأسرة واحدة، ومؤسسها رومولوس باعتباره جداً لهم جميعاً. كان هذا مختلفاً تماماً عن اليونانيين الذين كانت الأسرة بالنسبة لهم تدل على المستوى الفلسفي، مجرد تلك الضروريات في طبيعتنا الحيوانية وهو ما تجاوزته الحرية السياسة. وقد كان القديس المسيحي الكبير أوغسطين هو من جعل الكثير من الوطنية باعتبارها العاطفة الموجهة للرومان، ويرجع ذلك جزئياً لأنه رأى في ذلك تنبأ بالحب الذي حرك المسيحيين. وكتب الشاعر الروماني هوراس: "جميل ومستحسن أن يموت المرء من أجل وطنه"، في سطر يمثل أنبل المشاعر السياسية. ولكن الزمن تغير، وبعد وقوع خسائر بشرية واسعة جراء الحرب العالمية الأولى كان كثيراً ما يستخدم هذا السطر تحديداً بشكل ساخر للدلالة على عجز الأفراد الذين خاضوا في المخططات العدوانية للسياسيين.

وتعتبر الكيفية التي جاءت بهذا التغيير جزءاً مهماً من قصتنا.

كانت المدن اليونانية حلقة مبهرة في التاريخ الغربي، ولكن كان لروما صلابة مدينة واحدة والتي نمت إلى أن أصبحت إمبراطورية، وأنشأت من تراجعها الكنيسة التي سعت لتشمل ما لا يقل عن العالم نفسه. وفي حين كان الإغريق منظرين رائعين ومبتكرين، كان الرومان مزارعين محاربين حكماء وحذرين، أقل احتمالاً أن تجرفهم الفكرة عمن سبقوهم. وإننا نرث أفكارنا من الإغريق وممارساتنا من الرومان، وكل منهما قد ترك بصمة مختلفة على مختلف دول أوروبا الحديثة. وكان افتتان الألمان باليونانيين على سبيل المثال، أبرز كثيراً من افتتان البريطانيين بالفرنسيين، الذين كانت روما بالنسبة لهم قدوة كبيرة. ومع ذلك، فقد استفاد جميع الأوروبيين من وراثة اثنين من المفردات التي تختلف تماماً، قاموا من خلالهما باستكشاف الحياة السياسية وهي المفردات السياسية من اليونانيين – السياسات والشرطة والسياسة نفسها- والمفردات المدنية لدى الرومان – الكياسة، والمواطن، والحضارة. ولا سيما أن كل من الهندسة المعمارية ومصطلحات السياسة الأمريكية على سبيل المثال رومانية.

وفي الواقع تعتبر المفردات الرومانية أكثر جوهرية من اليونانية لأن اللاتينية كانت اللغة التي تُفهم بها السياسة ليس فقط عندما حكمت روما العالم الغربي ولكن أيضا لألف سنة بعد ذلك في أوروبا، وحتى ظهور الدولة الحديثة في القرن السادس عشر. ونتحدث عن سقوط الإمبراطورية الرومانية، ولكن انهيار سلطة روما السياسية (في الإمبراطورية الغربية) سار جنباً إلى جنب مع صعود الإمبراطورية الروحية البابوية. والواقع أن شعوب ما نطلق عليها "العصور الوسطى" (من حوالي 400 إلى نحو 1500 م) ظلت مدة طويلة على قناعة بأنها لا تزال تعيش وسط أنقاض روما. حتى أنها في بعض الأحيان حاولت إنعاشها. وقد توج شارلمان –ملك الفرنجة– إمبراطوراً في روما عام 800 م، واستمرت الإمبراطورية الرومانية المقدسة في شكل غامض حتى محاها نابليون عام 1806، الذي كان يعلي من سلالة بلده، وفي نفس الوقت نثر المعالم الأثرية من الطراز الروماني في فرنسا. وفي بداية الفترة الحديثة، قدم مكيافيلي السياسة الرومانية بوصفها نموذجاً لأوروبا في كتابه خطابات عن أول عشرة كتب لليفي Discourses on the First Ten Books of Livy (1518). وهناك الكثير مما يمكن قوله عن رأي ماركس بأن الثورة الفرنسية كانت تمثيلية تم إكمالها بالزي الروماني.

أما روما التي سحرت الأوروبيين فقد قدمت مجموعة متنوعة من النماذج ليتم استكشافها. وقد أعجب الشاعر الإيطالي دانتي في أواخر العصور الوسطى بالإمبراطورية التي جلبت السلام للعالم، في حين قدم مكيافيلي فضيلة جمهورية الإعجاب المبكرة. وكلاهما استجاب لقصة روما باعتبارها مغامرات رائعة إلى ما لا نهاية من الذين ظنوا أنهم يضطلعون بمهمة تمدين العالم. وقد تأسست روما وفقاً للأسطورة عام 753 قبل الميلاد على يد رومولوس، وحكمها الملوك حتى 509 قبل الميلاد عندما قام جونيوس بروتوس بطرد تاركوينيوس المغرور عندما استشاط فصيل أرستقراطي غضباً (هكذا تقول القصة) من اغتصاب كريشيا. ونتيجة لذلك، عرف الرومان الملوكية بالعبودية، ولكن عند إعادة صياغة دستورهم، أظهروا إبداعهم السياسي المميز من خلال إجراء تعديل عميق على دستورهم الذي كان أفضل من باقي الدساتير. حتى النظام الملكي –الذي تم استبداله باثنين من القناصل بالاشتراك مع قوة من الديوان الملكي– احتفظ بوجود رمزي في شكل مسؤول ديني يسمى ريكس ساكروروم. أما مجلس الشيوخ –الذي عقد التكهنات (رموز وأدوات للحكم)– حافظ على استمرارية التقاليد السياسية الرومانية.

ودائماً ما كان يوجد مكان ما لمشاركة العوام –الطبقة الرئيسية الأخرى من الرومان– ولكن في دولة يحكمها الآن النبلاء وليس ملك يرتفع فوق كلا الطبقتين، واتضح أن ذلك غير كافٍ. فكان المظلوم –كما يعتقد– من قبل النبلاء، يخرج سائراً من روما ليستقر على تلة مجاورة. وقد حل الرومان هذه المشكلة بطريقة نموذجية عن طريق معاهدة سمحت بأن يكون للعوام مكتب خاص بهم، يسمى منبر العوام. تتألف القصة النموذجية للسياسة الرومانية جزئياً من هذه الاستجابات الدستورية اللازمة، وجزئياً من المآثر البطولية في الحرب التي جعلت ذلك ممكناً، حيث حارب الرومان وهزموا جيرانهم أولاً، ثم المدن اليونانية في جنوب إيطاليا، وقبل كل شيء القرطاجيين الذين حاربوهم في ثلاث حروب يائسة قبل الانتصار عليهم. وقبل فترة طويلة كانوا قد قاموا بغزو اليونان نفسها وكانوا يحكمون ساحل البحر المتوسط بأكمله، جنباً إلى جنب مع أوروبا الغربية بما فيها إنجلترا وجزء من ألمانيا.

ويدور التاريخ الروماني حول الأحداث الدرامية التي تم من خلالها تفضيل الجمهورية على الإمبراطورية. وقد قام ماركوس بروتوس، وكاسيوس، وأتباعهم باغتيال يوليوس قيصر عام 44 قبل الميلاد، ولكن هزمهم ابن شقيق قيصر أوكتافيان وشريكه مارك أنطونيو.

وعندما سقط هذان الاثنان، هزم أوكتافيان أنتوني في معركة أكتيوم عام 31 قبل الميلاد، وعاد إلى روما عازماً إعادة صياغة الدستور ليتناسب مع الظروف الجديدة. وقد فعل هذا بنجاح حيث احتفظت الإمبراطورية التي حكمها بأشكال جمهورية للمائتي سنة التالية.

وتعتبر روما هي المثل الأعلى للسياسة كنشاط يجريه رجال مسؤولون عن المكاتب التي تحد بشكل واضح من ممارسة السلطة. وعندما فكر الرومان في القوة، استخدموا كلمتين من أجل الإقرار بتمييز هام هما: القدرة وتعني السلطة المادية، والقوة التي تدل على الحق والسلطة القانونية الملازمة للمكتب؛ بالإضافة إلى ذلك، تتشارك جميع المكاتب في القوة، أو مجموع قدر الطاقة المتاحة للدولة الرومانية.

ومع ذلك كانت كل أشكال القوة هذه منفصلة عن فكرة أخرى والتي تشكل المساهمة الأكثر تميزاً للرومان في السياسة وهي السلطة. يمثل هذا المصطلح إلى حد كبير تقاطع السياسة مع الدين الروماني، الذي ينطوي على تقديس الأسر، وبالتالي الأجداد. وكان الكاتب أو المؤلف هو مؤسس الشيء –المدينة، والأسرة، وحتى كتاب أو فكرة. ويكمن مستودع السلطة في مجلس الشيوخ بوصفه الهيئة الأقرب إلى الأجداد. وقد تميز بأنه أكثر من نصيحة وأقل من الأمر، وكان احترام الرومان له هو المصدر الحقيقي لمهاراتهم السياسية.

ولم يكن بأي شكل نوعاً من السلطة السياسية، ولكن القائمين على تسيير الشؤون العامة، أو الأعمال العامة لم تغفلوا ذلك.

وقد أصبحت روما رائعة بالنسبة للشعوب الأخرى نتيجة توسع قوتها، وفي القرن الثاني قبل الميلاد -عندما غزت روما في العالم الهيليني- أوضح المؤرخ اليوناني بوليبياس لزملائه اليونانيين كيف كان هذا القائد الجديد - أو سيد العالم. وأوضح بوليبياس المخضرم في العلم اليوناني الانحطاط الدوري للحكومات، أن نجاح روما جاء من حقيقة أن المرء لا يمكنه أن يصف حقاً دستورها بصفته ملكياً أو أرستقراطياً أو ديمقراطياً، حيث إنه يتضمن عناصر من الثلاثة. وكتب أن نتيجة هذا المزيج من "القوى اتحاد قوي بما يكفي لتحمل جميع حالات الطوارئ، بحيث يكون من المستحيل العثور على شكل أفضل للدستور من هذا". وكان معجباً قبل كل شيء بالثبات الذي استجاب به مجلس الشيوخ لأكبر كارثة في تاريخه: الهزيمة في كاناي من قبل هانيبال القرطاجي عام 218 قبل الميلاد. فقد أرسل هانيبال إلى روما وفداً من أسرى الرومان الذين تعهدوا بالعودة إلى خاطفيهم بعد التفاوض على الفدية لزملائهم السجناء. ورفض الرومان فدية جنودهم على الرغم من خطورة الوضع، وأرسلوا الوفد إلى هانيبال باعتباره شرف مطلوب

أما استقرار مجد روما إلى حد كبير على القوة المعنوية فواضح لجميع من لديهم تعاملات معها. وكانت رشوة المسؤولين جريمة يعاقب عليها بالإعدام، ويمكن أن يعتمد الرومان على ذلك للالتزام بإيمانهم. وشعر بوليبياس بالحاجة لتبرير هذه الخاصية للإغريق أتباعه الساخرين؛ وقد وافق على أن الرومان اعتمدوا المعتقدات الخرافية حول العقاب في الآخرة، ولكن فقط لأن هذا كان أفضل وسيلة لجعل الناس يتحلون بالفضيلة. وقد شعر اليهود –الذين واجهوا الرومان في نفس الفترة تقريباً– بإعجاب مماثل لذلك الحليف الثابت، ولوحظ أنه لا أحد من جنرالاتهم "ادعى أي عظمة لشخصه بارتداء التاج أو ارتداء الأرجواني". وفي تلك الأيام السابقة، ساد حب الوطن، ولكن في الوقت الذي بدأ فيه النجاح والثروة في إفساد الرومان، الذين سقطوا بعد ذلك تحت سيطرة أشكال من استبداد النظام الذي اعتبروه في السابق بغيضاً. وتراجعت الفضيلة والحرية معاً. وكان أدب روما –خصوصاً عمل شيشرون– هو ما أقنع الأوروبيين في وقتٍ لاحق أن الفضيلة شرط الحرية.

وبحدته المعهودة، فشل بوليبياس في إدراك أن معظم السمات غير اليونانية التي اعتمد عليها الطابع المميز للسياسة الرومانية كثيراً كانت السلطة. كان هذا السائل الأخلاقي الذي علق فيه الاقتناع الروماني بأن مصلحة الوطن يجب تزكيتها على المخاوف الخاصة (مثل إنقاذ حياة فرد). انتقل هذا الخلق في العديد من القصص الشهيرة لأبطال الرومان. ومع ذلك، في إطار هذا الشاغل الرئيسي لروما نفسها، كانت المنافسة بين الرومان شديدة للغاية في كثير من الأحيان، بل وشرسة. واعتقد الكتاب لاحقاً أن الكراهية بين العوام والأرستقراطيين والتي استمرت حتى وقت مبكر من تاريخ روما فكانت نقطة ضعف، ولكن مكيافيلي – باختلافه مع هذا الحكم– وضع إصبعه على إحدى السمات المركزية للتقليد السياسي الغربي كله؛ فقال إن الصراع داخل الدولة –طالما كان خاضعاً للمصلحة العامة– فإنه لا يعكس سوى قلق الرومان من أجل الحرية ومن أجل حماية الحقوق المدنية. ولم تصدر سياسة روما –مثلها في ذلك مثل اليونانيين– من بعض الحكمة العليا المفترضة ولكن من المنافسة المدركة بحرية بين المصالح والحجج داخل المجتمع.

وتتميز السياسة الغربية عن غيرها من أشكال النظم الاجتماعية عن طريق تنقيبها في هذا الموضوع؛ حيث إن وراء الوئام الذي ينتج من معرفة الجميع بمكانه وئام أخرى يتم من خلاله حل النزاع عن طريق المناقشة الحرة والقبول المتحرر من كل ما يخرج من نتائج الإجراءات الدستورية.

الوحدة الرابعة

المسيحية وارتقاء الفرد

حتى الآن ألقينا الضوء سريعاً على السياسة بين الإغريق والرومان، ولكننا قد نعرض الآن العملية السياسية القادمة إلى حيز الوجود مرة أخرى، وبإعداد جديد. خلال العصور الوسطى، ظهر النظام المدني في غرب أوروبا من الوحشية والعنف، وللمرة الأولى لعب الدين دوراً مستقلاً. ولإظهار أن هذا كان إنجازاً كبيراً فإنه في الواقع يصطدم مع التحيز الحالي الذي عادةً ما يستخدم "الإقطاعية" و"القرون الوسطى" للدلالة على سوء المعاملة. ولكن "الإقطاعية" لا تشير إلا لمجرد شكل محدد من أجل النظام الناتج عن العنف، في حين أن "القرون الوسطى" هو المصطلح الذي استخدمه المتعلمون في بداية العصر الحديث للإشارة إلى امتداد الألف سنة التي تفصلهم عن الفترة الكلاسيكية. وهناك الكثير مما يمكن قوله عن الرأي القائل بأن الألف سنة بين سقوط الإمبراطورية الرومانية وظهور العالم الحديث هو الخيط الأهم من ذلك كله في نسج سياستنا.

وتعتبر أوروبا كما نعرفها هي نتيجة موجات متتالية من هجرة قبائل دفعها إلى الغرب ضغط الآخرين ورائهم. وقد جذبهم الازدهار الواضح وحضارة الإمبراطورية الرومانية. وقد دفع السفر في جحافل كبيرة – الشعوب الرحالة التي نعرفها بالأسماء التي أطلقها عليهم الرومان –الهون، والقوط، والقوط الغربيين، والأنجل، والفرنجة، و هلم جرا– إلى التوغل في الإمبراطورية على مدى قرون عديدة، في البداية استوعبهم الهيكل الروماني ولكنهم بعد ذلك خالفوه ودمروه. أقام هؤلاء البرابرة ممالكاً خاصة بهم في الريف وتحولوا إلى المسيحية في الوقت المناسب. وكان لكل مملكة ملك ومجموعة من الرجال الذين منحوا الأرض عموماً في مقابل الولاء. وسرعان ما أصبحت المنح المؤقت من الأراضي متوارثة، ولكن الاستقرار القديم للعصر الروماني استغرق عدة قرون ليعود، ويرجع جزء من ذلك إلى الخلافات الداخلية وجزء إلى ضغط الرحالة الجدد بحثاً عن الأرض والأمن. فقد غزا الأنجلو ساكسون على سبيل المثال إنجلترا ليجدوا أنفسهم مهاجمين من قبل الدنماركيين ثم النورمان. حتى النورمان أنفسهم نشأوا في مجموعة من المغيرين الفايكنغ الذين اقتطعوا محافظة في القرن التاسع في المملكة الفرنجة، واستمروا في إنشاء إمبراطورية أخرى في صقلية. في هذه الأوقات العصيبة، كان الأمن لا يتحقق إلا من الحماية التي تقدمها فئة من المحاربين المحترفين، وقد كانت تلك الحماية لها ثمن.

وبالتالي كان من الواجب إعادة ابتكار النظام المدني، وهنا علينا النظر في ثلاثة عناصر شيدت من خلالها حضارة العصور الوسطى العالية.

كان العنصر الأول هو الحب الجوهري للحرية الموروث من البرابرة أنفسهم. وعلى الرغم من العنف الفعلي لهذه العصور، كان للقبائل البربرية حساً أخلاقياً وقانونياً قوياً في أنفسهم باعتبارهم ورثة قانون القبلية الذي استندت إليه هويتهم. وكان هؤلاء أناس انحصر كبرياؤهم في الخضوع لأولئك الذين ارتهنوا معهم بقسم. وكان الملوك هم حماة القانون.

ونتجت أعمال العنف والفوضى عن حقيقة أن الشعور الأخلاقي والقانوني القوي لكيفية التعامل مع مجتمع المرء كان موازياً بشكل ما لأي إحساس بأهمية الآخرين. واستغرق الأمر زمن الدين المسيحي وأخلاق الحب اللطيف لبدء نشر هذا الدرس بصفة خاصة. وقد وجد الأوروبيون هويتهم في الامتثال إلى القانون الذي اعتقدوا أنهم توارثوه عن أجدادهم.

وكان القانون –كما كان– بمنأى عن إرادة الإنسان، وكان من المقرر أن يكون ذلك قبل عدة قرون من أن تبدأ في أن تكون فكرة إمكانية أن يشرع الفرد مستحسنة. وكان هذه الفكرة التي جاءت في الوقت المناسب من الاطلاع المتجدد على القانون الروماني.

ومن ثَم، كانت السياسة في تلك الأزمنة المبكرة هي المعاملات بين الملك ورعاياه الأكثر أهمية. وقد ركزت حول المحاكم الصغيرة، والبدائية، والمتنقلة. ولكن هؤلاء الملوك تطوروا تدريجياً من كونهم قادة القبائل إلى سادة الممالك، وأصبحت القوانين التي كانوا أوصياء عليها هي قانون البلاد بدلاً من القبيلة. وفي إنجلترا، مد الملوك باطراد نطاق "سلام الملك" وأصبحوا يقدمون أنفسهم إلى أدنى مستوى له في البلاد كمحكمة الاستئناف ضد ابتزاز رعاياه المباشرين. وفي كل هذه العمليات المحلية (تختلف تفاصيلها في جميع أنحاء أوروبا) استقرت حقيقة واحدة هي أن النظام المدني كان لابد من وضعه بالاتفاق مع مجموعة من الرجال الذين أكسبتهم سيطرتهم على المستأجرين الخاصين بهم وضعاً مستقلاً. يعتبر هذا هو العنصر الثاني الحاسم في عودة ظهور السياسة.

فقد تم تقديم اقتراح معقول بأن تفرد الإقطاع الأوروبي نتج عن حقيقة أن أوروبا قارة تسقى جيداً وأن الزراعة فيها –على عكس نظيرتها في الصين والهند، والشرق الأوسط– لا تعتمد على بناء السدود الكبيرة وقنوات الري والتحكم في الفيضانات. فمثل هذه المشاريع تتطلب قوة مركزية كبيرة لتعبئة العمل، وشكلاً مميزاً من أشكال استبدادية النظام. وعندما يكون الطقس أفضل فإنه يوزع ما تتطلبه الزراعة، وتكون الحياة المحلية

مستقلة نسبياً عن السلطة المركزية، ويجب أن تتشاور السلطة مع رعاياها.

ومثل كل النظريات السببية الاجتماعية الكبرى، تحتاج هذه النظرية أن يتم التعامل معها بحذر، ولكنها بالتأكيد جزء من الحقيقة. ولا يمكن أن تكون الحقيقة بأكملها واضحة، حيث إنه ما من شيء في المجتمع البشري مستقلاً عن أفكار الناس حول وضعهم، ولا تنشأ أي فكرة بحكم الضرورة المادية البحتة.

ومع ذلك، تساعد النظرية على تفسير البنية السياسية التي ظهرت في أوروبا في النصف الثاني من ألفية القرون الوسطى. وبحلول القرن الحادي عشر نجد فسيفساء إمارات حكمها دوقات وكونتات، وبعض المدن التجارية المستقلة، وبدايات ممالك يمكننا من خلالها أن نرى –بعد فوات الأوان– ظهور الدول القومية في أوروبا. وبالنسبة للمؤرخ، فإن كل شيء يتوقف، والنظام الوطني للدول الأوروبية تم تعزيزه تدريجياً نتيجة التعاقب الكامل للأحداث التي لا يمكن التنبؤ بها. وغالباً ما تتخذ معاهدة فردان عام 843 –التي قسمت عالم شارلمان إلى ثلاثة أجزاء– لتكون الفاصل الذي أعطانا فرنسا وألمانيا، وتلك المملكة الثالثة التي – لم تتوحد أبداً– تمتد من هولندا في الشمال إلى سافوي ولومباردي في الجنوب.

وكمثال آخر للطوارئ، قد نأخذ دولة بروفانس التي ربما تكون قد ظهرت في جنوب فرنسا ولم تقوم بحرب صليبية ضد الهراطقة البيجان في أوائل القرن الثالث عشر والتي دمرت تلك المنطقة وأخضعتها للملكية الفرنسية. وقد تآمر الملوك، وخاض النبلاء الحروب، و كان اختلاط السياسة والحوادث هي ما حدد أي من بين مجموعة اللغات والثقافات متنوعة في أوروبا سيتم تحديدها لأي من الأمم. ومع ذلك، انتشرت بعض الأزياء من تلقاء نفسها في أوروبا. وتبدو الأزياء الرومانسية اللطيفة، على سبيل المثال وأنها قد ظهرت لأول مرة في بروفانس والمناطق المحيطة بها، ولكن آثارها كانت هائلة –بالتزامن مع اللاهوت المسيحي– في توليد مكانة للمرأة في الحضارة الغربية مختلفة تماماً عن تلك الموجودة في الثقافات الأخرى.

ونجد أن الملوك في كل مكان تسعى إلى توسيع نطاق السيطرة على مدى كل من الأراضي المجاورة ورعاياهم. وفي هذا الصدد تكون قصة الحرية واحدة من المؤسسات والقوانين التي وازنت مطالب القوى المسيطرة في هذه المجتمعات الصغيرة.

فكان ملك إنجلترا بوصفها منبع العدالة لديه ضابط مشرف على نفسه -يدعى شريف- في كل المقاطعات، وسافر قضاته إلى البلاد لإقامة العدل في استجابة لمجموعة أكثر مرونة من أي وقت مضى من المطالبات والالتماسات تسمى المكاتبات. ولكن النبلاء بدورهم لهم الحق في إجبار الملك المخطئ على الاعتراف بخيانة ثقته وإجباره على دفع تعويضات. وكانت المناسبة الأكثر شهرة من هذا النوع عندما أُجبر الملك جون على تأييد ماجنا كارتا في رونيميد في وادي نهر التايمز عام 1215، وأصبح ماجنا كارتا منصوص عليها في الأسطورة الإنجليزية كمصدر للحريات الإنجليزية. وفي الواقع لم تكن هذه واقعة فريدة من نوعها في العصور الوسطى، ولكنها واحدة من الأزمات الطبيعية في السياسة في القرون الوسطى، وتوضح سمة أساسية للتنمية الأوروبية وهي أن الحقوق والحريات قد تم تحديدها في البداية -عادةً في مصلحة- من قبل طبقة النبلاء وسكان المدن الأكثر ثراء، ثم يتبقى عدد قليل جداً -على مر الأجيال- من المستويات الأدنى في المجتمع. وبعبارة أخرى، يرث الناخب اليوم الحقوق التي أقرتها البارونات القديمة. ومهما كانت عيوب هذه التجربة التاريخية، فإنها تملك النتيجة التي تحتاج إليها الثقافة لدعم الحرية والتي تم اختبارها بدقة في العرف والمؤسسة قبل أن تعمل الحركة من أجل الديمقراطية على تمديد هذه الحقوق للجميع.

وبالتالي قد برزت الديمقراطية في الدول الأوروبية نتيجة التطور العضوي الذي يحافظ عليها على مستوى عميق.

ويكمن جوهر السياسة في القرون الوسطى في حقيقة أن الملك لا يمكن أن يحكم -حتى ولو لتنفيذ وظائف محدودة جداً من الحكم كما كان مفهوماً في ذلك الوقت- دون التعاون مع شركاء. وكان عليه أن يتشاور مع النبلاء، ورجال الكنيسة، و -في الوقت المناسب- ممثلين عن المدن الذين يمكنهم تقديم التزامات مالية. وكان هذا الوضع الذي ولد مؤسسة جديدة تماماً هي البرلمانات. أما البرلمانات فلها تاريخ معقد مختلف تماماً في كل من الممالك الأوروبية. فعلى سبيل المثال، كان لدى فرنسا كل من البرلمانات التي كانت في الأساس مؤسسات قانونية، والعقارات العامة التي كانت استشارية. وكان الملوك في حاجة لموافقة البرلمانات على فرض الضرائب وأحياناً لتعطي وزناً للسياسة الحاكمة في التعاملات الدولية. وقد قيمها الرعايا حث إنها تتيح فرصة للتأثير على القانون وتأمين عقوبات ضد التعسف في استعمال السلطة.

وربما كان تاريخ البرلمان الإنجليزي الأكثر تعقيداً من بين جميع البرلمانات، بل إنه أيضاً الأكثر أهمية، حيث إن المؤسسات البرلمانية سقطت في الإهمال في معظم دول أوروبا في بداية الفترة الحديثة، ولم يتم إحياؤها إلا كأجهزة الديمقراطية الليبرالية في القرن التاسع عشر القرن على غرار ما كان قد نجا بنجاح في إنجلترا. ولكن ما يجعل البرلمانات مثالاً نقياً تقريباً للإبداع السياسي هو أنها استجابت لمقتضيات الوقت الراهن. وقد كانت غير مخطط لها، وتحولت إلى أن تكون الصكوك الأساسية للديمقراطية، ولكن ذلك كان في وقت متأخر جداً في اليوم الذي أثار التفكير في هذه الجوانب المجردة من عملها كالتمثيل.

أما العنصر الثالث من السياسة في القرون الوسطى فهو الأهم، فهو متعلق بالدين، وهو معتقدات ومشاعر الحضارة بشأن نقطة كوننا على قيد الحياة. وقد تمتع الإغريق والرومان بدين مدني، لم يكن يميز بين عضوية الكنيسة والدولة، فقد قامت نفس المجموعة من المؤسسات بالوظائف التي نميز بينها في الغرب الآن بشكل واضح. وفي العصور القديمة، كانت أهمية حياة الإنسان تكمن في إظهار العقلانية وخدمة الجمهورية. ومع صعود المسيحية إلى موقف الهيمنة في الإمبراطورية الرومانية في القرن الرابع، لدينا حالة دينية جديدة تماماً. وكان المرء يولد أثيني أو روماني.

وكان الدين جزءاً من الحزمة. ولكن لا يمكن للمرء أن يصبح مسيحياً إلا من خلال اكتساب مجموعة من المعتقدات بتأنٍ. بالإضافة إلى ذلك، كانت المسيحية دين الكتاب، الأمر الذي رفع من شأن التعليم ومحو الأمية. يرجع ذلك جزئياً إلى أنه سرعان ما أصبح ذلك بنية معقدة من المعتقدات والمشاعر والأوامر والطقوس، وهو ما يتطلب كم هائل من الانعكاسات الفكرية بما في ذلك التفلسف– لجعلها وحدة متماسكة. وتعتبر المعتقدات هي الأشياء الضعيفة التي تتطلب أوصياء على نقائها أو عقيدتها، وذلك لما للإنسان من قدرة على سوء الفهم، أو ربما الفهم جيداً. وكان التوسع في العقيدة المسيحية من المواد الطفيفة نسبياً التي يمكن العثور عليها في العهد الجديد عمل مجالس الكنيسة على مدى عدة قرون، وبمعنى أكثر أهمية فإن هذا العمل لم يتوقف. وقد بدأت برسائل القديس بولس في الجيل الأول، واستمرت على مر القرون الأولى للمسيحية. وقبل وفاة القديس أوغسطين عام 430 م، تم وضع البنية الأساسية (وكم هائل من البنية الفوقية المعقدة التي يمكن الخروج منها ببدع). وبالطبع، فإن هذا الاحتمال التخريبي الخطير من الاعتقاد غير التقليدي هو مصدر الكثير من التعصب الموجود في تاريخ المسيحية، التعصب الذي أصبح رمزاً لمحاكم التفتيش. كما أنه مصدر الكثير من الحيوية الفكرية للحضارة المسيحية.

وكشفت المسيحية في هذه المعتقدات النقاب عن أنها دين التحدي الأخلاقي. فقد كان البشر صنيعة خالق الكون، وقد خانوا ثقته بالوقوع في الخطيئة ولكن قد افتدى ببعثة يسوع الإلهية. وكانت حياة الإنسان فترة من التجربة والاختبار، وبعد ذلك سيكون لبعض الناس الحياة الخالدة. أما الآخرون فمن الأكثر احتمالاً أن يواجهوا مصيراً مختلفاً، وتم التفكير كثيراً فيما قد يكون هذا المصير، وكان الاعتقاد في القرون الوسطى أن عذاب جهنم يحدد حياة الإنسان لعدة قرون. وما عناه هذا الدين هو أن كل شخص كان خادماً لنفسه أو لروحه ومسؤولاً عنها أمام الله. ولم يكن الموت مفراً من هذه المسؤولية الفظيعة، فالحكم يستمر بعد القبر. وكان تأثير ذلك كبيراً ومتواضعاً على حدٍ سواء. وسيذكر أن دين اليونان والرومان وفلسفتهما نخبوية إلى حد كبير. ولم تكن الإنسانية الكاملة ممكنة إلا للبطل والفيلسوف، في حين كان العبيد –والنساء إلى حدٍ ما– فصائل أدنى من المثالية. وكثيراً ما عكست المسيحية هذا الحكم؛ فكان الشعب المتواضع الأقرب إلى روح المحبة هو من يُعتقد أن الله يحتاج إليها. وقد شمل هذا النساء بصفة خاصة، ممن كنَّ متحمسات بشأن أن الإيمان يبشر بالسلام والحب.

وقد اتخذ بعض المتحمسين للجمهوريات القديمة —من أمثلتهم مكيافيلي ونيتشه- هذا الجانب من العقيدة المسيحية باعتبارها تقوى إضعاف معادية للحيوية والإحساس بالفخر لدى المحارب. وأيا كان رأينا في هذا، يجب علينا ألا نستنتج أن الأمور العامة المسيحية في العصور الوسطى كانت سلمية أو مطيعة بصورة ملحوظة. فالكنيسة لم تسع بالفعل لتشجيع السلام والتواضع بين مجموعة من الملوك والأرستقراطيين سريعي الغضب والمشاكسين، ولكنها أيضاً بشرت بالحروب الصليبية، التي كان معظمها يهدف إلى استرداد القدس من الإسلام بالقوة البحتة. ومع ذلك، كان صدى المنبر يصل إلى تكرار الرومان 13، حيث كان فيها سانت بول يحض المسيحيين على طاعة القوى، وكانت الحياة الأوروبية تتسم بالاضطراب والتمرد. أما المغزى الحقيقي للمسيحية للحياة السياسية فيكمن في تحولها من القيم الإنسانية.

وأكدت المسيحية على قيمة تساوي كل النفس البشرية أمام الله. ولا تكمن قيمة كل فرد في مشاركته في السبب العالمي، ولكن في الشخصية التي استجابت لتحدي الخطيئة. وقد وجد الفلاسفة أنه من الصعب الحديث عن مفهوم الشخصية هذا، ومالوا إلى العودة مرة أخرى إلى الحساب الكلاسيكي للحياة الأخلاقية باعتبارها سباقاً بين العقل والمشاعر.

ولكن مع ظهور البروتستانتية في الإصلاح في القرن السادس عشر، أصبح من الواضح للجميع -البروتستانت والكاثوليك على حدٍ سواء- أن البشر الأحداث يجب النظر إليهم من حيث الإرادة، وليس بأي معنى سطحي قد يعرف الإرادة على أنها مجرد طريق الفرد. وحولت المسيحية انتباه الإنسان بعيداً من الغزو السياسي والأمور المادية في العالم نحو تهذيب الحياة الداخلية، ويعد ظهور العالم الحديث هو البناء البطيء للمجتمع الذي يمكن فيه أن يشارك ذلك القلق في الحياة الداخلية بالتوازي مع العالم. وبطبيعة الحال، يعتبر العالم الحديث عملية ديناميكية، وبهذا المعنى ربما تكون الفردية قد مرت على ذروتها فترة طويلة، ولكن لا يزال من الممكن العثور على حطامها حولنا -في الكتب الشعبية حول كيفية تحقيق السعادة من خلال تحقيق الذات وفي شعبية فكرة حقوق الإنسان- والتي لن يمكن تصورها إلا باعتبارها نتائج رحلة مضنية من اللاهوت المسيحي.

وحول الدين المسيحي الإمبراطورية الرومانية وسمح بنمو براعم روحية جديدة وسط اضمحلال السلطة المدنية والعسكرية.

وتحولت الإمبراطورية الرومانية في الغرب بنفسها إلى الكنيسة الكاثوليكية الرومانية، وأصبحت المقاطعات الرومانية أبرشيات، وازدادت سلطة البابا حيث تراجعت سلطة الإمبراطور، وأصبحت أسطورة رومولوس التأسيسية الرومانية تركز على يسوع مؤسس مدينة الله، وتم استغلال تمييز القانون الروماني لفهم العلاقات بين العهد القديم ووحي يسوع. وقد أرشدت النصوص المقدسة الحياة. وقال يسوع: "أنت بطرس، وعلى هذه الصخرة سوف أبني كنيستي" وقد بنى خلفاء القديس بطرس كأساقفة روما السلطة التي جاءت لتعتلي القارة والعالم في الوقت المناسب. وصيغ تحالفاً بين هذه السلطة المقدسة وسلطة الملوك بتحويل الملكية إلى احتفال تتويج ديني. وحولت الكنيسة الزواج إلى أمر مقدس، فضلاً عن الروابط الاجتماعية. وبحلول القرن الحادي عشر، أصبح البابا يمكنه محاربة أقوى الحكام العلمانيين على قدم المساواة والسيطرة على الشؤون العليا للدولة.

وكانت أوروبا يحكمها روحياً ملك مطلق وقع على كاهل وكلائه تنظيم مجالات واسعة من الحياة. وسيطر على العمارة في أوروبا الكاتدرائيات العظمى للمدن، والكنائس الموجودة في كل قرية من البحر الأبيض المتوسط إلى شواطئ بحر البلطيق. وفي الوقت المناسب، بالغت السلطة البابوية في نفسها، وأعاد الحكام العلمانيين أنفسهم، وبعد عام 1309 قضت البابوية سنوات عديدة في أفينيون تحت مظلة ملك فرنسا قبل العودة في القرن التالي إلى روما. ولكنها قد تركت أثراً لا يمحى على هيكل السياسة الأوروبية، وأصبحت -إلى جانب طبقة النبلاء- سلطة أخرى كان على الملوك تحقيق التوازن حيث إنها شيدت ممالكهم.

الوحدة الخامس

بناء الدولة الحديثة

إن تحديد اختيارك للعصور الوسطي هو الذي يمهد الطريق إلى وجود الدولة الحديثة: فمعظم العلماء يختارون القرن السادس عشر، و لكن القرن فترة طويلة جدا، و كثيرًا ما وجد المؤرخين ملامح إقطاعية يفترض أن تكون في الحياة الأوروبية وصولا إلى الثورة الفرنسية و ما بعدها. و يعد مصطلح الدولة الحديثة هو المصطلح الخفي الذي يوجد بداخله العديد من الأنواع المختلفة من السياسة.

فالدين هو محور القصة. فقد تحول التذمر الإلحادي في أواخر العصور الوسطى إلى انشقاق كامل الأهلية بعد عام 1517 عندما تحدى لوثر البابا من خلال تثبيت الأطروحات في الكنيسة في ويتنبرج. و يحدد الدين السياسة لأن أهم شيء في حياة معظم الناس هو الخلاص الأبدي، و كانت المجتمعات راغبة في أن يسامحهم الرب من أفعالهم الغير سارة.

و قد أدى الإصلاح و مكافحة الإصلاح في القرن السادس عشر إلى وجود حماس روحي هائل، و قد اهتم جزء كبير من السياسة في إنجلترا في هذه الفترة بالشهداء الذين أنقذوا البلاد من البدع، و بدلا من ذلك حفظوها من الغرق مرة أخرى في بحر الخرافات البابوية. و تمكن الأهمية السياسية لمثل هذه المشاعر في الحقيقة التي تقول أن المجتمع المدني في هذا الوقت كان ينظر إليه على أنه مجموعة من المؤمنين. كما يعد رفض المعتقدات المجتمعية الأساسية نوعا من الهجرة الداخلية.

و لقد برزت السياسة في الدولة الحديثة من خلال حركتين متصارعتين: حيث كانت تميل الممالك إلى تفتيت بعضها البعض في بعض النواحي، و أن تتحد في نواح أخرى. و قد حصل الملوك الكبار على صلاحية السيادة، ولكن في نفس الوقت كان كل من الأفراد و الطبقات المؤسسة قادرين على ترسيخ الامتيازات و الأعراف، و تم صياغة بعضها لكي يصبح اسمها في المفردات الناشئة "الحقوق".

و في فترةٍ سابقة، كان النبلاء عنصرًا غير منظم بشكل متزايد. فهم يشكلون الفئة المحاربة مع بعض الفئات الأخرى حيث يقومون بالمشاجرة مع الآخرين وليس مع بعضهم البعض.

و في جميع أنحاء أوروبا قامت الحرب الأهلية و الفتن المحلية بتهديد الارتداد الناتج عن الظروف البدائية.

وكانت حروب الروزس في إنجلترا خلال الثلاثين عاما قبل مجيء الملوك تيودرز عام 1485 متعطشة إلى حد كبير للسلطة الانتهازية الأرستقراطية، و لكن قامت الحروب الفرنسية التي تعادي الدين في القرن التالي بالخلط بين الطموح الأرستقراطي و الحماس الديني. و قد تم النظر إلى الحرب الأهلية الإنجليزية بعد عام 1642، و حرب الثلاثين عاما في ألمانيا المعاصرة، على حد سواء على أنها جزء من عملية الانتقال من المحلية الموجودة في العصور الوسطى إلى دولة حديثة مركزية. و كان الحماس للحكومة المطلقة هو الاستجابة المشتركة للحرب الأهلية. فهي تستغرق يومين أو أكثر لخوض الحروب، كما أنه يبدو من المنطقي أن يتم تركيز كل السلطة في يد الحاكم الملكي، بحيث تكون مطابقة للقوانين التي تضمن السلام. و قد يقوم مثل ذلك الحاكم بإساءة استخدام سلطته بشكل كبير. و من الواضح أن العديد من الناس يخشون من فكرة الاستبداد. ولذلك، فقد أشار الأمير هال إلى وفاة والده في الجزء الثاني من ملاحظات شكسبير عن هنري الرابع.

أيها الأخوة، قوموا بمزج الحزن مع بعض الخوف: هذه هي اللغة الإنجليزية، و ليست المحكمة التركية.

و تدور السياسة الجديدة حول المحكمة، و المحكمة نفسها فقدت قدرتها على التنقل في العصور الوسطى و استقرت في واحدة أو أكثر من القصور الكبرى التي تتمتع بوجود قدر كبير من الفخامة و الذوق. و ظهر نوع جديد من المخلوقات: و هو البلاط الملكي، الذي كان يهدف إلى تحقيق التقدم ومهارته هي إسعاد الآخرين. وقد تم دمج طبقة النبلاء في المحكمة، و وجدت أنه يجب عليهم أن يتعلموا من أجل الحفاظ على دورهم التقليدي كمستشارين للملك. و كان هذا الدور خطير. و قد ازدهرت قوانين الخيانة في الفترة المبكرة الحديثة، و كان النبلاء الذين لعبوا لعبة السلطة بعيدًا بشكل نادر عن المجموعة. و كان الخطر كبير خاصة بالنسبة لأولئك الذين كانوا مرشحين للخلافة نتيجة لتاريخهم الدموي. و قد وافقت اليزابيث الأولى على مضض على إعدام ماري ملكة إسكتلندا لأنها وهي حية هددت بأن تكون مركزا لتمرد الروم الكاثوليكيين. و بحلول القرن السابع عشر، بدأ هذا الجمهور الكبير في لعب دورا مستقلا في السياسة.

و كان جيش كروميل مليئا بالرجال البارزين الذين كان يؤمنون بشدة بالرب و الملوك، و كانوا يستطيعون أن يعبروا عن أنفسهم من خلال جمل مباشرة و بليغة، كما فعلوا في مناظرات الجيش في بونتي عام 1647.

ونحن دائما ما ننظر إلى حياة البلاط الحديث على أنه عالم شرير و ميلودرامي- مثل تذكرنا لتوماس مور (الخادم المخلص للملك، و لكن خادم الله في المقام الأول)، آن بولين، السيدة جان غراي، اسيكس، و غيرهم الكثيرين الذين كانوا مصدر الإلهام للتراث الأدبي. و قد أدى مجرد الاعتماد على لعبة السياسة إلى وجود خيارا قاتلا حتى بداية القرن الثامن عشر، حيث قامت ميلودراما الثورة بتجديد خطر الموت و السجن. و قد توقع الساسة في الديمقراطية الليبرالية الحديثة بشدة أن يموتوا في سريرهم. و في العالم الحديث تلجأ الأنظمة الديكتاتورية إلى القيام بالإعدام رمياً بالرصاص أو عن طريق حبل المشنقة.

و قد نتجت السياسة شديدة المخاطر في بداية العصر الحديث من انعدام الأمن من قبل الحكام. و في الديمقراطية الحديثة، تقول العقيدة الكاذبة أن الحكام في الأساس يكونون على وئام مع أولئك الذين يحكمونهم، و لكن الحقيقة هي أن السلطة تقوم حقا بزيادة المسافات

بين الحكام و المحكومين. و تعد الألفة و الصراحة تساهلاً خطيرًا على الحكام، حيث أنه في بعض الأحيان يكون المحكومين تحت رحمة آمال و مخاوف أولئك الذين يحكمونه. و في كثير من الأحيان، يتم التعرف على الاستبداد من خلال النظر إلى الحاكم على أنه الإله. و قد أدى ظهور النشاط السياسي على وجه التحديد إلى رفض هذا الخيار تماما، كما يعد تاريخ السياسة من وجهة نظر ما هو استكشاف الطرق التي تقلل من المسافة بين الحكم و المحكوم و ذلك على الرغم من عدم قدرتها على القضاء عليها. وعلى سبيل المثال، في البولس اليوناني والجمهورية في روما، يمكن الاعتماد على روح المصلحة العامة لإعطاء الحكام و المحكومين قاعدة مشتركة للعمل. و مرةٍ أخرى، في عالم القرون الوسطى، كان الملك هو قائد زمرته الذين كانوا في النهاية مسئولين منه. و يعد الحكم علاقة أخلاقية. و يشترك الملوك في النشاط و هو ما يسمى "بالسياسة" (التي تنطوي على القسوة و التظاهر) و علاقة السياسة بالأقطاب في الخارج، و لكن من حيث المبدأ فلم يكن هناك حاجة للملوك لاستخدام السياسة مع شعوبهم. و مع ظهور العنصرية، أصبح هناك حاجة ضرورية لممارسة السياسة لإدارة مجموعة من المسائل المضطربة الخاصة. و تم معرفة هذه المواضيع و أصبح لمثل هذه المواضيع وجهات نظر سياسية و دينية محددة وهذه المواضيع تدعم تغيير النظام.

و قد ولد عدم التجانس في المجتمع الفردي، جنبا إلى جنب مع مشكلة الحفاظ على النظام من قبل القوانين المجردة، إلى وجود "سياسة جديدة".

و قد ظهرت السياسة الجديدة صريحة لأول مرة في المدن الإيطالية حيث مهدت الجمهوريات المدنية الطريق لأن تحكم هذه المدن بواسطة الطغاة- المغامرين البارعين الذين حافظوا على السلام من خلال ممارسة السلطة الغير الصحيحة. و على عكس الملك في العصور الوسطى، الذي كان في أمان من خلال رتبته و وضعه الديني بوصفه خادم الإله، كان السينيور (السيد) محل شبهة و قلق. و كان حكمه الغير آمن دائما في خطر نتيجة للمؤامرات أو التحالفات التي كان يقوم بها الأسر القوية في مملكته مع الدول المجاورة. و قد جاء "فن الدولة" (كما أسمته السياسات الجديدة) في الوقت الذي قام بتحويل الاهتمام التقليدي بالعدالة إلى مجرد مظهر زائف وأن يحول هذا الاهتمام إلى النصيحة الساخرة حول كيفية الحفاظ على السلطة التي كانت دائما جزءا من، و لكن عادة ما تكون جزءا مرؤوسا، الحسابات التقليدية لمهارة الحكم. و لقد تم إعطاء الأمير الذي يهتم بمثل هذا النوع "السياسة"، و ربما كان أهم جزء فيها هو أجهزة الإدارات التي كانت تستخدم في الحفاظ على بقاء رعاياه مخلصين لتحقيق مصالحه الشخصية.

و يعد الأمير ميكافيلي دليلا على وجود هذا الفن، و في وقت ما تم تلخيص مبادئه في صيغة بوتريو "كسبب لوجود الدولة".

و هنا كان يوجد مفهوما جديدا تماما عن السياسة، جديدًا على الأقل من خلال الشمولية التي تم وضع العديد من النظريات عليها. و قد تم النظر إلى السياسة من قبل المعاصرين أحيانا على أنها شكلا من أشكال الواقعية (الحقيقة الفعلية عن السياسة، كما قال ميكافيلي)، و أحيانا كعلامة على الأوقات الفاسدة و المنحطة. و كان المعيار الذي يمكن من خلاله قياس الفساد هو العرف الخاص بالجمهورية الكلاسيكية التي حددها سيسرو و تداولها العديد من خلفاؤه في كلاً من العالم الروماني اللاحق و في العصور الوسطى. و من خلال هذا المفهوم عن السياسة، كان الشغل الشاغل للحاكم هو العدالة و تشجيع الفضيلة في جميع أنحاء المدينة، حيث كان يعتمد كلا من السلام و النظام الجيد في نهاية المطاف على الفضيلة. و قد أدت فكرة الجمهورية الكلاسيكية إلى وجود تقليد خاص بالفكر، الذي تجاوزته السياسة الجديدة المنطقية للدولة في الأوقات المبكرة، و تم الحفاظ على هذا الفكر بشكل كبير من خلال كتابات الفلاسفة، الطوباويين، و مؤلفي الكراريس. و لقد نجت هذه السياسة لكي تتحول في نهاية المطاف في التاريخ المعقد للفكر السياسي الحديث.

و قد أعطى ميكافيلي الغامض تفسيرا لمفهومه عن الدولة في خطاباته عن أول عشرة كتب لليفوس تيتوس، و انتشرت هذه الخطابات. و كان الحنين للعالم المفقود للجمهورية مطابقا لولاء الملكية في الفترة الحديثة المبكرة، و أصبح مسيطرا في عصر النقد التنويري للنظام القديم في القرن الثامن عشر. و من وجهة نظر الجمهور، و من خلال رأي العديد من الطبقات المتوسطة العاقلة، تبين أن الملكية مدمرة، حربية، استغلالية، و مهينة للإنسانية. و في الواقع، بدا و كأن الملك مختلف بالكاد عن الطاغية. و قد هاجم توماس هوبز هذا المذهب في الطاغوت (1651)، بحجة أن مثل هذه المثالية تسبب سفك الدماء الهائل في أوروبا من خلال جعل العلماء الشباب مغفلين و ليسوا رجال طموحين.

و قد تعرض هوبز لمشاكل جديدة. و كان الخلاف الديني أو الطموح الأرستقراطي واحدًا من هذه المشاكل التي يمكن أن تغرق الدولة الحديثة في حرب أهلية. و كان هناك مشكلة أخرى وهي الشخصية الفردية، حيث يمكن أن يدخل الأفراد في صراع مدمر مع بعضهم البعض على الدين، الفضيلة، السياسة، و الكثير من تلك الأمور. وكان حقا هذا التنوع الكبير في الرأي الحديث (جنبا إلى جنب مع حقيقة أن الممالك الحديثة كانت كبيرة جدا لكي تتمتع بهذا النوع من الحياة العامة كما في المدن) هو الذي أدى إلى جعل النموذج الجمهوري في شكل كلاسيكي.

و كان المغزى من هذه الطريقة لهوبز هو أن يقول بأن الشيء الوحيد الذي يتفق عليه جميع الرجال هو الموت، و خاصة الموت المفاجئ، و هو أعلى شر. و في الواقع كان حله النظري لهذه المشاكل المتكررة تطوير الممارسة العملية: في كل ولاية، حيث يجب أن يكون هناك قوة سائدة مع السلطة لفرض الاتفاق اللازم لوجود حياة سلمية. و قد سبق اكتشاف فكرة السيادة من قبل المحامي الفرنسي جان بودين في كتبه الستة عن الثروة المعروفة في عام (1576). و كما قال بودين "إن السيادة هي السلطة المطلقة والأبدية الراسخة في الكومنولث والتي يعبر عنها في اللاتينية تحت اسم "المجد". و يوجد مصدر سلطة السيادة في موافقة الشعب نفسه، و في الواقع فقد أصبحوا أفراد بالمعنى الصحيح من خلال تعيينه ممثلا لهم.

و تسلط نظرية السيادة الضوء على واحدة من المشاكل الرئيسية في السياسة. و من المتفق عليه عالميا أن الحرية تتمثل في العيش بموجب القانون. و لكن لابد من صياغة القوانين. إذا ما هو موقف المشرع؟ فاذا تصرف بموجب القانون، فلا ينبغي عليه أن يصيغه هو، و إذا كان أعلى من القانون، فسوف يفتقر رعاياه إلى الأمن و سيكونون عرضة للظلم و هذا الأمن ضروري لهم لكي يكونوا أحراراً.

و قد وافق هوبز بالتأكيد على أن يتم حكم موضوعات الدولة الحديثة من قبل القانون، و ليس عن طريق الاستبداد، ولكن الظروف الحديثة تتطلب من الحكام أن يكونوا قادرين على التعامل مع الحالات الخاصة. و على المستوي النظري، لا يمكن حل تلك المشكلة. و بعبارة أخرى، فهناك دائما بعض المخاطر لإعطاء الصلاحيات اللازمة للسلطة السيادية. و الحجة العملية لذلك هو أن البديل أسوأ من ذلك، لأنه بدون السلطة السيادية لا يوجد حماية ضد عدوان الآخرين.

و يكشف هذا المنطق عن العظام العارية للحالة القصوى. و قد تفكر الشعوب الأكثر ثقة، أو ربما تلك الشعوب التي لا تهتم بالمخاطر، جيداً في أن الدولة يمكن أن تعتمد على اتفاق أخلاقي مع الأفراد العاقلين، وهذا الاتفاق مجموعة من المبادئ الأخلاقية تسمى بالقانون الطبيعي أو (لاحقًا) بالحقوق الطبيعية. و يمكن أن يحل ذلك مشكلة مخاطر السيادة. و قد انتقد الشاب الصغير التابع لهوبز و هو يسمى جون لوك، في اثنين من مؤلفاته عن الحكومة في عام (1689)، ضمنيًا جون لوك عن طريق السخرية من فكرة إعطاء أي فرد القوة العظمى لتحديد حقوق الأفراد، لأنه في حالة القيام بذلك "سوف ننظر إلى الرجال على أنهم أغبياء جدا لأنهم يأخذون حذرهم لتجنب الأذى الذي قد يلحق بهم من القطط البولندية، أو الثعالب.

و قد جعلت ثقة لوك بأن الرجال سوف يوافقون على القانون الطبيعي غير مدركا للمشكلة التي تعد أساس كلا من التطبيق و النظرية للحكومة الحديثة. و يجسد الصدام بين كلا من توماس مور و هنري الثامن، و بين قاضي القضاة كوك و جيمس الأول، و بين البرلمان الإنجليزي و تشارلز الأول التوتر الدائم بين احتياجات الدولة من وجهة نظر الحكام و ما سوف تسمح به الدولة من وجهة نظر المحامون. و تقدم حالة ويترجيت التي أسقطت الرئيس نيكسون في الولايات المتحدة، و أفعال لجنة السلامة العامة خلال الثورة الفرنسية أمثلة متباينة للغاية عن نفس التوتر الأساسي. و من الناحية العملية، تعد الديمقراطية و الفصل بين السلطات هي إحدى الطرق التي تحولت من خلالها السلطة السيادية حيث أنها أصبحت لا تفسد سلطة الدولة. و يعد كلا من مفاهيم القانون الطبيعي، الحقوق، الموافقة، و الوطنية، و الإرادة العامة نظريات التي سوف تعرض بشكل ما أو بآخر تخفيفا للمشكلة. و لكن حتى في أفضل العوالم، علينا أن نعترف بأن السلطة السياسية ضرورية و لكنها شيء خطير. فلا يوجد هناك احتياطات لضمان الأمان الكامل.

و قد أصبحت هذه المشكلة حادة بشكل متزايد لأنه دائما ما تقوم التكنولوجيا الحديثة بتعزيز السلطة الفعلية المتاحة للحاكم. فقد ساعد الحبر و القلم على تطور البيروقراطية حيث تعدت تسجيلاتها أطول الذاكرات. و أصبح من الممكن إصدار الهويات وجوازات السفر والتحقق منها، و أصبح من الممكن رسم الحدود بدقة على الخرائط (كما حدث لأول مرة في معاهدة و ستفاليا عام 1648). و قد هدمت المتفجرات قلاع النبلاء، و ساعد كلا من الرقابة و السيطرة على الطباعة الحكام لتحديد الأفكار المتاحة لرعاياهم إلى حد ما. و لكنه سوف يكون واضحاً أن تأثير السياسة على التكنولوجيا الحديثة سوف يتأرجح صعودًا ونزولًا وفقاً لموضوعاتنا الخاصة بالتوحيد و التجزئة. و قد يكون تم تعزيز قوة الحكومات من خلال تكنولوجيا المراقبة المتاحة من في خلال أواخر القرن التاسع عشر و أوائل القرن العشرون، ولكن في الآونة الأخيرة، كان لكلا من السياحة، أجهزة الكمبيوتر، و الحراك الجغرافي تأثيراً عكسياً.

و سوف يكون واضحاً بالفعل أن الدولة الحديثة قد حولت الفكرة كلها الخاصة بالسياسة رأسًا على عقب، و هذا هو الذي حدث نتيجة للتغير الديني. ففي العصور القديمة، وجد الناس في خدمة الدولة ما يرضي طبيعتهم.

و قد عمل الأوروبيون في العصر الحديث في وظائف الدولة فقط لضمان السلام اللازم لمشاريعهم الخاصة. و تعد وجهة النظر الليبرالية للدولة مجرد نسخة علمانية لهذا الموقف. و يمكن أن يتوقع المرء أن هذه الحكومات ضعيفة ومنقسمة، و لكن في الواقع كانت الدولة الحديثة قاسية و صلبة بشكل ملحوظ. وقد انغمس الفيلسوف الألماني هيجل في المقارنة المبالغ فيها كتابة فلسفة الحق عام (1821) حيث وصف الدولة على أنها "مسيرة الله على الأرض"، و لكنه عبر نبويًا عن وجود صلة بين الدولة و المصير الكوني الذي شعر به الكثير من الأوروبيون منذ بداية وجوده، و قد أثبت نفسه في الحروب الكبيرة في القرنين الماضيين.

و بالخروج من العوالم المزيفة في العصور الوسطى، ظهر بعد ذلك آلية مؤسسية جديدة مبهرة تسمى "الدولة"- حيث كانت مبهرة لدرجة أنها اجتاحت العالم. فهي تعد أقرب شيء لبناء القوة الكلية للبشر، و قد أصبحت في عالم التكنولوجيا محور الأحلام. و قد كشف اثنان من المواقف المتناقضة إيقاع السياسة الحديثة. الشيء الأول هو وجهة النظر الليبرالية للدولة، الناتجة من مفاهيم القرون الوسطى عن الحرية و الملكية، في شكل الحفاظ على النظام المدني للتمتع به.

و الثاني هو فن الدولة والذي يعد شيئا قمعياً، حيث وقف ضد تطلعات رعاياها المستغلين، و تم وصف الدولة على أنها مشكلة لأنها شيء قمعي يحتاج إلى يكون إنساني. و قد أدت وجهة النظر الثانية هذه إلى التطلع إلى تجاوز الدولة تماما وإنشاء جمهورية مثالية التي يتم فيها إغلاق الفجوة، التي لا مفر منها بسبب السياسة، بين الحاكم و المحكوم. و تقوم السياسات الحديثة بشكل كبير بإدارة الحوار بين هذه البدائل.

كيف يمكن تحليل المجتمع الحديث

كيف يمكن أن نصور الدولة الحديثة؟ فكلما أصبح العالم أكثر تعقيدًا، كلما كان من الصعب تحقيق ذلك. و لكن يمكن أن نقترب من المشكلة من خلال تذكر أن معظم الجمعيات الأهلية كانت هيئات سياسية. فينبغي أن يكون للجمعيات السياسية رئيس، أو حاكم يحكمها، وأسلحة أو محاربين للدفاع عن أنفسهم. ويتداول المستشارين مع بعضهم البعض ويقللون من عصبيتهم، و ذلك كما قال الروماني الأرستقراطي مينس أجريبا عندما أقنع المزارعين الغاضبين أنهم لا ينبغي عليهم أن يتمردوا ضد رئيس مجلس الشيوخ. و غالبا ما استخدم شكسبير هذه الصورة من الجسم السياسي، و قام بتوضيح كل نقطة من خلال استخدام اللحن الموسيقي و الاستعارة في كلماته الشهيرة لكلا من يوليوس في ترويليس و كريسدا.

و لقد تحولت صورة الدولة باعتبارها هيئة حيث كانت هيكل موحد للشركات، حيث فيها يلعب كل عنصر دوره في تحقيق الانسجام الكلي. و لم يكن للأفراد والجماعات أهمية داخل الدولة فكان ينظر إليهم على أنهم فقط مخلوقات في المجتمع. و كانت علاقة الكل بالجزء، كما قال القديس توماس، علاقة تحقيق الكمال للجزء الناقص.

و كانت الديانة المسيحية بمثابة الزلزال الذي هز أسس هذا المفهوم من الانسجام المدني، و لكن الشيء الرائع هو أنه لمدة 1500 عام بقيت البنية الأساسية المدمرة في مكانها. و بعد ميكافيلي، لقد لاحظنا أن التوتر بين مثالية الانسجام المدني من جهة و الممارسات العدائية المضطربة في الحياة العامة في اليونان و روما من جهة أخرى كان مصدراً واحدًا للحرية. و مع ذلك لم تستسلم نموذج الطاعة المتناغمة أبدا للنظرة الواقعية التي ترى أن الدولة الحديثة هي توازن القوى المتباينة. و قد استغلت المسيحية فكرة الانسجام حتى في وقت تقويضها، و ذلك بشكل جزئي من خلال تخفيض السياسة درجة لكي تصبح مجرد أداة زمنية للحفاظ على السلام و العدالة الدنيوية، و بشكلٍ آخر من خلال جعل رعاية كل فرد من الناحية الروحانية هي الشيء الأساسي في الحياة.

و قد علمت المسيحية الأوروبيون العيش داخل مجتمع منقسم، و كان بعضهم يحاول أن يستعيد الوحدة المفقودة منذ ذلك الوقت. و قد وجد الفرد المسيحي نفسه جزءًا من اثنين و ليس واحدً ا من الهيئات الاعتبارية، ألا و هم الكنيسة و المجتمع المدني، الكهنوت و المملكة. و تميز القانون أيضا في القرون الوسطى بالطلاقة بشكل ملحوظ من خلال الاستجابة إلى السكان الأقوياء و النشطاء عن طريق إنشاء المزيد من الهيئات القانونية، مثل النقابات و الجامعات، التي كان الفرد جزءً ا منها. و قد قامت هذه الهيئات داخل الهيئات بتعويد الأوروبيون على التحولات الحديثة. و في حين كانت الدولة الحديثة من وجهة نظر ما هي مجموعة من الموضوعات المتساوية الخاضعة للسيادة، كانت أيضا معقدة، أي أنها كانت مؤسسة معقدة جدا.

و يكمن جوهر الحداثة في تطوير هذا الشعور الجديد من الفردية: التصرف على نحو متزايد لتوجيه حياة الفرد من خلال مواهبه وميوله الخاصة بدلا من أن يملأ المكان الذي ولد فيه هذا الفرد. و قد تم تطبيق العمل الرائد للفردية في مجال الدين حيث كانت ميول الفرد حق أكثر من كونها واجب. و قد ترك الإصلاح العديد من الناس تحت رحمة الحكام الذين طبقوا الدين بصورة غير مقبولة لتحقيق ميولهم، ثم تركوا هذا الدين بعد ذلك.

و قد أنشأ بعضهم، مثل الآباء الحجاج، مجتمعات جديدة تماما و التي يمكن أن تعكس بحق ما أخذوه بالكامل، في حين حاول البعض الآخر تحويل إنجلترا، أو إسكتلندا، أو الدول السويسرية إلى أماكن عظيمة تحقق مصالحهم. و لكن الميول الأخرى، مثل كسب المال، المخاطرة بثروة الفرد، أو الذهاب للتجنيد، أو تكريس حياة الفرد للفن، كانت أيضا جزءا من هذا الحل للتقاليد الثابتة. و قد أصر الأفراد خاصة في المدن على تحقيق ميولهم الخاصة. و كانت ذروة هذه الحركة في القرن التاسع عشر حيث هاجر الملايين من الأوروبيين إلى العالم الجديد. و فقط كان هذا السعي لتحقيق الفرصة هو الذي أدى لوجود الأمريكيين، و لكن ما هو أكثر أهمية هو الانجراف من جميع أنحاء العالم الغربي من الريف إلى المدن.

ول م يعقد من المعقول أن يتم النظر إلى الأفراد المتحركين و المعتمدين على أنفسهم على أنهم أجزاء مشتركة من جسد واحد من النشاط. فكانوا بالتأكيد موضوعات و مواطنين، و لكن كان لهم أيضا حياتهم الخاصة بهم، و عددًا كبيرًا من النشاطات الاجتماعية حيث كانت الدولة مجرد مظلة لمثل هذه الأنشطة. و بعد ذلك في الفترة الحديثة المبكرة، تم التمييز بين الدولة والمجتمع بشكل صريح.

و قد عرف أرسطو الإنسان على أنه حيوان سياسي، ولكنه كان بالنسبة للاكوين في القرن الثالث عشر، كان الإنسان اجتماعي و سياسي. و بحلول القرن السابع عشر، ميزت معظم عقود النظرية الاجتماعية بين بدايات وجود المجتمع من جهة و بين بناء الدولة من جهة أخرى. و يمكن تصور المجتمع على أنه وسيلة مستقلة عن الجمعيات.

وبالتالي تم توليد المجتمع من الدولة. و كان هذا بأي حال من الأحوال آخر نوع من الجمعيات لفصل نفسها عن الدولة من خلال هذه العملية من التجريد. و قد كشف نمو التجارة الأوروبية أن الأفراد يلعبون أيضا أدوار مثل المنتجين، الموزعين، و مستهلكي السلع. و في هذا الدور غالبا ما يشبهون لعب الأطفال المتراوحة الأسعار. و كثيرًا ما يبدو أن النقود بالنسبة للفلاسفة السياسيين مصدرًا محتملًا للفساد، في حين أن الحكام أعطوا كثيرا من التفكير لكيفية استخلاص هذه النقود من رعاياهم. و بحلول القرن الثامن عشر، أصبح من الممكن التفكير في الأفراد ليس فقط كمجرد موضوعات أو كائنات اجتماعية، و لكن أيضا كمشاركين في علاقة اجتماعية متميزة: الاقتصاد السياسي، أو ببساطة أكثر الاقتصاد.

وكان الشيء الملحوظ بشأن الاقتصاد هو أنه بدا و كأنه نظام مستقل إلى حد كبير عن إرادة المشاركين. و في هذا الصدد، من المثير للاهتمام أن هذا النظام يشبه الطبيعة لأنها أتت لكي يتم اكتشافها بواسطة العلوم، و أنها مختلفة بشكل كبير عن الحياة الاجتماعية و السياسية، حيث كان الحاكم فيها هو قرارات البشر التي لا يمكن التنبؤ بها. و كانت تحركات الاقتصاد حاسمة، على الأقل من حيث المبدأ. و عندما ارتفع سعر السلعة، اشترى المستهلكون بأقل من ذلك، و كانوا يميلون إلى تخفيض الأسعار مرة أخرى. و باختصار قامت السلة بتدعيم الارتفاع في السعر الذي لا يشوبه خطأ دائما طالما بقي الطلب مستمراً. و هنا ظهرت فكرة في عقول بعض المفكرين و هي أنه هنا، في الاقتصاد، كان من المفترض العثور على مفتاح للوصول إلى العلم الحقيقي للإنسان. و قد أوضح العظيم إسحاق نيوتن أن الأرض كوكب يتحرك في النظام الشمسي وفقا لقوانين محددة. و في عام 1776، قام آدم سميث بنشر ثروة الأمم، التي أظهرت الاقتصاد على أنه نظام من المجردات تتصرف بطريقة مماثلة يحكمها القانون.

و نظراً لأن هذا النظام الجديد من العلاقات يشبه الوثيقة المنزلية اليونانية الكبيرة، فإنه يسمى "الاقتصاد" في اليونانية. و كان الاقتصاد الحديث يسمى "بالاقتصاد السياسي" ليتم تمييزه عن الأسرة القديمة، و كان إنجازها الكبير ليس فقط ازدهارها المرتفع و لكن أيضا من خلال الحقيقة التي تقول أنه تم تحقيق ذلك عن طريق العمل الحر، وليس عن طريق العبيد- و هو شيء يمكن أن يعتقده الكثير على أنه دليل على وجود الشخصية المتقدمة الأخلاقية في الحضارة الأوروبية. و كان التقدم نتيجة للمنطق، و الذي يمكن أن يحلل عمليات الإنتاج إلى أجزاء صغيرة بسيطة، ميكنة بعض العمليات و الأداء المتكرر للآخرين و الذي يؤدي إلى تحقيق مكاسب كبيرة في الكفاءة. و قد تم تمجيد الاقتصاديين في وقت مبكر على هذا الإنجاز دون أن يتم تنفيذها عن طريق إمكانياتها. فهم يعرفون أن هناك نقص في العوائد لإجراء جميع التحسينات، و يعرفون أيضا بتكهنات القس توماس مالتوس، و التي من خلالها تم الحكم على جميع السكان أن يعيشوا على الإعانة مما أدى إلى إعطاء الاقتصاد سمعة سيئة. و في الواقع، كان الحادث الذي حدث لمجموعة من الأفراد العقلانيين و المبتكرين في إنجلترا هو الذي حول حياة الإنسان حيث وجدوا أنفسهم على رأس ذخيرة كبيرة من الفحم.

و قد أدت المياه و الرياح إلى زيادة عضلات الإنسان، و لكن أدى الفحم إلى وجود حركة تقدمية دفعت زر العالم. و قد تم إصدار المارد الخاص بإمكانية الإنسان المحدودة ، و ليس هناك شك أن هذا المارد بجعل أذهان أولئك الذين يفكرون في السياسة ملتهبة للغاية.

و على وجه الخصوص، كانت السلطات السيادية في أوروبا هي التي أظهرت من خلال التقدم التكنولوجي سبل تحقيق مشروعهم الرئيسي من خلال زيادة مدى سيادتهم. و أدى هذا المشروع في المقام الأول لزيادة فرصهم في الحصول على الغنائم من الحروب، و هو الأمر الذي غالبا ما أدى إلى الإفلاس القومي. و قد اقترحت سياسة التفخيم الوطني أن تكون التجارة بين الدول منافسة لتحقيق الثروة. و قد تم النظر إلى التجارة الدولية، في مصطلحات الفترة اللاحقة، كلعبة محصلتها صفر: فأي شيء أفوز به من المؤكد أنه خسارة. و لذا حاولت الدول احتكار التجارة، و الحفاظ على سرية التقنيات الصناعية، حماية صناعتها من المنافسة، و ترشيد الموارد الاستهلاكية في البلاد، بما فيها رأس المال البشري. و كان يسمى هذا التطبيق المنطقي للمنافسة الاقتصادية النزعة التجارية، و لم يحقق هذا التطبيق نجاحاً كبيرًا. وقد حدث أن البريطانيون، الذين كانوا أقل قدرة على فرض التوجيه المركزي على التجارة، أصبحوا أغنياء بصورة كبيرة أسرع من أي شخص آخر.

و قاموا بترك التجارة غير منظمة بشكل كبير، متبعين المبادئ التي وضعها آدم سميث التي تنص على تحقيق فوائد التجارة لكلا الطرفين.

و بحلول نهاية القرن الثامن عشر، قد تعلم البريطانيون أن يعتبروا أنفسهم كأشخاص و مواطنين في الدولة، كأعضاء في الطبقات، المؤسسات، الأديان، أو كمجموعات مكانها المجتمع، وكمنتجين ومستهلكين في الاقتصاد. و قد بدأوا أيضا أن يتعلموا أنهم حملة للثقافة. و قد علمهم المنطق أن يعتبروا أنفسهم جزءًا من الإنسانية، و ربما مشاركين لما تم تسميته قريبا "بحقوق الإنسان"، و لكن الآن جعلت الرومانسية هؤلاء الأفراد منتبهين إلى حقيقة أنه كل الأفراد يتحدثون لغة محددة أو لهجة ، يتمتعون بأذواق معينة في الطهي، العادات، الأخلاق، الميراث الفني، و الكثير غير ذلك. وكانت الثقافة جزءا من الهيئات الروحية و ليست الهيئات السياسية (حيث قامت الكلمة الألمانية volksgeist بدق المسمار في الرأس) و قد أبرزت الثقافة عن نفسها في الشعر و الغناء، كما كانت تعديلا فريدا لإمكانية البشر. و قد جهزت الدول الأكبر نفسها في ذلك الوقت بالفنانين الوطنيين– دانتي للإيطاليين، سرفانتس للأسبان، رابليز و راسين للفرنسيين، و شكسبير للإنجليز.

و أحيانا كان يجب على الثقافات الأصغر أن تجهز نفسها للتعامل مع الجهاز منذ نقطة الصفر: فقد قام العلماء المخلصين بكتابة اللغة و إضفاء الطابع الرسمي عليها، و قام الفنانين بابتكار الأدب و الصور، و كتب المؤرخون الأسطورة الوطنية.

و بالتالي، تحولت الهيئة السياسية لكي تكون مجموعة من الهيئات و ليست هيئة واحدة. فإذا أضفنا العقل، كأساس في علم النفس، ثم إلى الدولة، المجتمع، الاقتصاد، و الثقافة، فسوف يكون لدينا خطة حقيقية على العلوم الاجتماعية. و تحافظ كل الجمعيات، كمفاهيم، على البنية الفوقية الكبيرة للنظرية والتصنيف. و لكن كان اهتمامنا بالأحرى حول حقيقة أن هذه الجمعيات الذاتية قامت بإظهار المشهد للمسرحيات الخاصة بالصراع السياسي الحديث. فهي توفر شبكة يمكن من خلالها بناء العديد من النظريات القوية في السياسة.

و حين يتم التمييز بين الاقتصاد والدولة، على سبيل المثال، يمكن أن يكون هناك نظرية حديثة عن النظام الاجتماعي، الذي يعد انعكاسا للعلاقة بين السياسة و الاقتصاد. و مرة ثانية، عندما يتم التمييز بين الثقافة و المجتمع، فلن يكون للقومية أي معنى.

إن القومية هي المذهب الذي (تم اعتناقها بواسطة شخصيات مختلفة مثل مازيني و ودرو ويلسون، كما أنها كانت مصدرا للإلهام لبعض الشعوب مثل التشيك، الصربيين، الايرلنديين، الباسك، و البريطانيون) عن طريقه يكون لكل ثقافة الحق في تقرير مصيرها. و يجب أن يتم تمييز هذا المذهب عن الاستخدام القذر "للقومية" للدلالة على التضامن العاطفي مع الدول في صراعاتها مع الدول الأخرى المشابهة لها- و هي ظاهرة مختلفة تماما. و قد أدى هذا الارتباك إلى وجود النظرية الخاطئة التي تقول أنه نظرًا لأن كل صراع يكون نتيجة للقومية، فإن الطريق للسلام يكمن في التخلي عن السيادة الوطنية لصالح سيادة السلطات الدولية.

و يميل أيضا أولئك الأفراد الذين قاموا بصياغة هذه النظريات عن الجمعيات المجردة إلى تبسيطها من خلال توفير الدافع المسيطر الفردي لكل فرد. وتنشئ السياسة المطابقة من السلطة، الاقتصاد المطابق من الرغبة الأنانية للحصول على الثروة. و يمثل المجتمع أحيانا التضامن، الاقتصاد من أجل التقسيم. و لا ينبغي التأكيد على أن مجموعة الدوافع البشرية تقوم في الواقع باللعب مع مجموعة كاملة من الجمعيات الحديثة: حيث تشتبك القوة مع الثقافة، المثالية مع السياسة، الرياضة مع الاقتصاد، و هكذا.

و لقد عاني الفساد الناتج من الهويات البسيطة للدوافع و المجتمعات كثيرا من خلال كلا من النظرية و ممارسة الحياة الحديثة، و هذا ليس المكان المناسب لتحليل هذا الشيء. و مع ذلك، يمكن تحديد نقطة واحدة مركزية.

و قد اهتمت بتعبير "المصلحة الذاتية"، الذي له تاريخ معقد، لأنه داخل الهيكل الأخلاقي في الحياة الحديثة لا يتم الإشارة إلى الرزيلة الأخلاقية و هي الأنانية و لكن إلى الواجب الذي يفرضه المجتمع الفردي على أعضاؤه لكي يكونوا مسئولين عن أنفسهم و أن يتجنبوا أن يكونوا عبئا على الآخرين لتلبية احتياجاتهم و مواردهم. و بالطبع، يعد هذا الشيء لبعض الناس أمرًا مستحيلًا و ذلك لأسبابٍ كثيرة، و لكن إذا لم يمكن معظم الناس قادرين على التصرف في هذا النوع بطريقة المصلحة الذاتية، فسوف تتغير المجتمعات الحديث إلى شيء ما مختلف. و بالطبع، يستبعد أو يتصارع الاهتمام بالنفس مع واجباتنا لكي نكون حذرين و مساعدين لجيراننا و للآخرين الذين نكون على اتصال بهم. و في الواقع، إذا لم نستقل في تحركنا الذاتي، فسوف نستخدم القليل منه.

هل يمكننا أن نقول أي شكل من الأشكال الأربعة للجمعيات هو أكثر أهمية من الآخر؟ و لعل هذا هو السؤال الأساسي للفلسفة السياسية الحديثة. ويصر أعظم المفكرين مثل هوبز وهيجل، مع اختلاف طرقهم، على أن الدولة هي الأساس. و كان ضد هذا الرأي هو ثورة كارل ماركس في جعل الاقتصاد المحدد لمسار السياسة، و في استيعاب كل شيء بصورة كبيرة لمصطلح "المجتمع". و قد اكتشف كارل ماركس بشكل مذهل احتمالية فكرية لا يمكن مقاومتها ناشئة من الشبكة التي قمنا بوصفها: وهي فكرة أن واحدًا أو أكثر من هذه الجمعيات هي التي تحدد الجمعيات الأخرى. و كما كتب ماركس عام 1859 فإن طريقة إنتاج الحياة المادية تحدد عملية الحياة الاجتماعية، السياسية، و الفكرية بوجه عام. و قد ذهب إلى الادعاء الذي يقول التحول الجوهري في الظروف الاقتصادية للإنتاج يمكن أن يتم تحديده من خلال دقة العلوم الطبيعية. و كان البحث عن هذه المعرفة، اذا كانت موجودة، هو مهمة الفيلسوف في العلوم الاجتماعية الحديثة، و نحن قريبين من العثور عليه. و يعتقد بعض المشككين أننا لا يمكننا العثور عليه.

و هناك حقيقة غير واقعية تطارد أولئك السياسيين النشطاء الذين يزعمون أن بعض الأشكال الأخرى من الجمعيات تكون أكثر أهمية من الدولة نفسها.

و ينتج ذلك من المفارقة التي ترى أن ما يسعون إليه في الواقع هو قوة الدولة من أجل القيام ببرنامج للتحول الاجتماعي، الثقافي، و الاقتصادي في كل المجالات التي تقول أن نظريتهم أهم من الدولة نفسها. وإذا كانت السطحية هي التي تحدد الشيء الرئيسي فان هناك انحراف في نظريتنا. و يمكن التعبير عن تلك المفارقة بشكل عملي في مثل هذه الأحداث مثل قيام الشيوعيين بتنفيذ السلطة المطلقة بدلا من إلغاء الدولة التي يدعون أنها مجرد خيال، أو القوميين الأفارقة الذين يتحدثون باسم الدول الغير موجودة لكي تصبح الحكومة قادرة على فرض الوحدة الثقافية التي تقوم في الواقع بإنشاء الدولة الذين تحت مسماها يقولون أنهم سوف يعملون بالنيابة عنها.

و ترد كل هذه المساعي الغريبة على الحنين لعودة المؤسسة السياسية الموحدة التي نشأت من خلالها الدولة الحديثة. و قد استاء الجمهوريون الكلاسيكيون من المسيحية لأنها قسمت الولاء بين السلطات العلمانية و المدنية، و اعتقد رجال الاجتماع أننا كلنا ممزقين بين الضرورات الفردية في مكان العمل و الولاء الطائفي للدولة، كما اعتقد القوميون أن هويتنا الثقافية قد تعكرت من ظلم الحكام الأجانب، وهلم جرا. ويعد مفهوم الاغتراب تشخيصًا مؤثرًا لما نعانيه حقًا، كما يعد قدرًا كبيرًا من السياسة الحديثة محاولة لا مفر منها لوضع هامبتي و دمبتي معًا مرة ثانية.

الوحدة السابعة

العلاقات بين الدول: كيف يمكننا التحكم في القوة.

على الرغم من أن الدول الداخلية معقدة، فهي تواجه بعضها البعض كوحدات مسلحة و تكون على استعداد كامل للهجوم و الدفاع. و كان تاريخ أوروبا إلى حد كبير قصة عن الحرب.

و السبب أنه حتى الآن لا يوجد على قيد الحياة حالة اجتماعية سلمية و مزدهرة دون أن يكون لها وسائل للدفاع عن نفسها. و كان في أوروبا وحدات سياسية كبيرة وصغيرة والتي كانت ساحة للحرب، و كانت هذه الوحدات غير حاسمة إلى حد كبير. فلم تتمكن أي دولة من السيطرة على دولة أخرى. و قد قام التاريخ الأوروبي حقا بتلخيص استعداد الحرب، شن الحرب، أو المعافاة من الحرب.

و يمكن أن يتوقع الفرد أنه ينبغي على المسيحية، بوصفها دين السلام، أن تعدل من هذا التاريخ، و لكن ربما يمكن تجسيد تأثيرها الفعلي بشكل أفضل في القصة التي كتبها كلوفيس، زعيم الفرانكيين الغرب، الذي غزا بلاد الغال عام 491 ميلاديا و حولوها لتعتنق الديانة المسيحية.

إن الحرب تقتل الناس و تدمر الممتلكات، و يلقي العقلانيون اللوم على المشاعر. لماذا يكون في هذه الحالة التاريخ العقلاني قصة كئيبة؟ فنحن في حاجة لتفسير ذلك. فحيث أن الهزيمة في الحرب قد تعني انقراض الشعب، و حيث أن هناك بعض الدول التي كانت أو يمكن أن تكون توسعية، كان هناك حاجة دائما لوجود المحاربين لحمايتنا في كل مكان. و كانوا هؤلاء المحاربون يتمتعون بأخلاقيات الشرفاء. و كانت الشجاعة في المعركة شيء عظيم كما كانت التضحية هي الفائزة، كما يقال أن المجد لا يموت. وفي الألفية بين نهاية روما في الغرب وبداية العالم الحديث، كان هؤلاء الحماة الأرستقراطيون هم المشكلة و ليسوا الحل في الرغبة في تحقيق السلام. و قد انتهى الموت والدمار الناجم من عدائهم من خلال هيمنة الملوك المطلقة، الذين أصبحوا أنفسهم بعد ذلك مصدرا للمشكلة. و الآن أصبحت الحرب هواية الملوك حيث كانت الإصابات هي حجج الأمراء.

و يمكن للدولة من خلال الزواج و الدبلوماسية، و قبل كل شيء الحرب، أن تنمو لكي تصبح ذات السيادة. و على مدى عدة قرون، كانت الصور المرسومة بالفسيفساء الموروثة من العصور الوسطى مندمجة مع هذه الوسائل في الخريطة السياسية البسيطة نسبيا لأوروبا و التي نعرفها اليوم.

و تعد الحرب، كما قال كلاوزفيتز، استمرارا للسياسة. و يقوم الحكام بالمهاجمة من أجل الحصول على الميزة، و يقومون بالدفاع لحماية المصلحة الوطنية. و كما في لعبة الشطرنج، يفوز فردا ما أو آخر، و حتى المأزق يعد فقط موازنة غير مستقرة. و قد يكون من المحبط فقد هذه اللعبة الدولية، و ذلك كما اكتشف البولنديون عندما تسبب عف حكومتهم في تركهم تحت رحمة تقسيم الروس، البروسيين، و النمساويين، و أيضا كما اكتشفت العديد من الدول التجاوز الذي حدث من قبل ألمانيا النازية بعد عام 1939.

و تم إعطاء أفضل تفسير للصراع السياسي من قبل توماس هوبس في الطاغوت عام (1651). و قد أسمى هوبز أي حالة لا يعرفها الرجال "الحالة الطبيعية" و كان فرضه يقول أنه دائما ما تكون الحالة الطبيعية حالة حرب، حيث تكون من خلالها حياة الفرد "قصيرة، فقيرة، انفرادية، و غير عقلانية". و على حد تعبيره "لا يتمتع الرجال بأي سعادة، ولكن على العكس من ذلك هناك قدرا كبيرا من الحزن في جعل الشركة التي لا تمتك أي قوة قادرة على ترهيبهم جميعا". و قد اقترح هوبز ثلاثة أسباب رئيسية لهذا. و قد ذكرنا سابقا اثنين منهم: نقص الأشياء التي يحتاجها الأفراد (مثل الأرض التي تسقى جيدا)، والعاطفة البشرية و هي المجد. و السبب الثالث هو ما يسميه هوبز "بعدم الثقة في الآخرين". و قد يؤدي الخوف الشديد من مستقبل العدوان على الآخرين إلى سياسة الضربات الاستباقية، و التي لديها منطق مرعب: تخاف ألفا من أن تهاجمها بيتا، و تقرر أن تقوم بالضربة الأولى، و لكن بيتا تخاف بالفعل من هذا، و تريد أن تسبقها خوفا من ألفا .... و هلم جرا.

و ينبغي على الأفراد الذين يعيشون في الطبيعة و يخافون من الموت أن يشكلوا جمعية أهلية من خلال السماح لبعض القوة المتفوقة أن يحكموها بموجب القانون – و هي النتيجة التي يعتقد هوبز أنها الأكثر شيوعًا بسبب الغزو. وقد تم دفع البشر للقيام بهذا الإجراء نتيجة لضعفهم. و لا يوجد اختلاف جوهري حول وضع الدول، و ما هو مختلف فقط هو حقيقة أن الدول تستطيع أن تحمي أنفسها، في حين أن الأفراد لا يستطيعون حمايتها بمفردهم. و كما يقول هوبز: "يكون الملوك و الأشخاص في السلطة السيادية في كل الأوقات في غيرة مستمرة، وفي الدولة يكونون في موقف المصارعين، بحيث تكون أسلحتهم في وضع الاستعداد، و عيونهم ثابتة على بعضهم البعض، أي على الحصون، الحاميات، البنادق على حدود ممالكهم، و الجواسيس الدائمة على جيرانهم، و هذا هو موقفهم من الحرب.

و لا يمكننا أن نهرب تماما من انعدام الأمن في دولة هوبز الطبيعية، و التي يمكن توضيحها عن طريق الغرب المتوحش، أو عن طريق حالة المدن الداخلية، الخوف من المشي بمفردهم في الشارع ليلا، أو (من خلال صورة تم استخدامها بواسطة هوبز) عن طريق الحقيقة التي تقول أننا نغلق أبوابنا. كما يعد نموذجا تفسيرياً قوياً لأن هوبز حول السؤال الكامل الخاص بالحرب و السلام رأسا على عقب.

و كان دائما من المعروف أننا نشجب الحرب و نسعى لمعرفة أسبابها، و هل هي مرض لنقوم بتفسيره. و قال هوبز أن الحرب كانت العلاقة الطبيعية بين البشر، و بالتالي كان السؤال الحقيقي هو كيف لهم أن يقوموا بتحقيق حالة السلام أكثر من أي وقت مضى.

و بشكلٍ عام، يوضح هذا النموذج كيف ترتبط الدول الأوروبية مع بعضها البعض. و قد تحدث الظروف الخاصة تعديلات: على سبيل المثال، أدت هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية و الاتحاد السوفيتي خلال أغلب النصف الثاني من القرن العشرين إلى جعل الحرب بين الدول الغربية الأوروبية لا يمكن تصورها. و مع ذلك، لا يبقي شيئا مستمر لفترة طويلة في العلوم الإنسانية، و السؤال المثير للاهتمام هو كيف تم تقسيم أوروبا (على النقيض من معظم المناطق الأخرى في العالم) لعدة قرون إلى دويلات منفصلة و معادية، ول م تنجح أي واحدة فيهم في إخضاع الأخرى تحت سيطرتها.

و ما يمكن أن يتوقعه الفرد هو أنه يمكن للغازي أن يوسع من سلطته إلى أن تجعل مشاكل الاتصالات و الخدمات اللوجستية الصراع غير مربحًا. و هذا هو ما فعلته روما، و لاسيما الصين حيث قامت بتوضيح المنطق القوي في الشئون الإنسانية.

إن المليونير الذي يقول، عندما يتم سؤاله "كم من المال يكفي"، "فقط أكثر من ذلك"، يدرك سمة أساسية عن الحياة البشرية. فهناك أسبابا إيجابية عن سبب ميل السلطة لأن تكون مثل كرة الثلج. و تنمو الحركات لأن الجميع يسعى للانضمام إليها بقوة و نجاح- و هذه الحركة معروفة باسم تأثير عربة السيرك. و في السياسة الداخلية لبعض الدول، تعمل بعض عربات السيرك لأنه بعد نقطة معينة يصبح من الخطر الالتحاق بها. و هذا يؤدي إلى استحالة وجود حكومة ديمقراطية في هذه الدول لأن النهاية الطبيعية هي وجود حزب واحد مسيطر. و لكن هذه هي الأسباب السلبية لنمو القوة الأكثر إثارة. و قد تم توضيحها من خلال اللعبة المألوفة التي تسمى الاحتكار التي من خلالها ينتهي النظام الرأسمالي الناجح من شراء منافسيه المفلسين. و هذا ما تصوره كارل ماركس عن الرأسمالية. و بالمثل، لا توجد دولة آمنة بالفعل إلا إذا عاني منافسيها من العجز الجنسي. فلا يمكن مقاومة المنطق، و لكن اتضح أن هذا المنطق خاطئ، لماذا؟

و في علم الاقتصاد، لا يعمل هذا المنطق لأن الاقتصاد ليس لعبة محصلتها صفر، حيث أن التكنولوجيا تتغير، تفقد الشركات الكبيرة مرونتها، تكتسح الأفكار الجديدة كل الأفكار التي قبلها، و يجب أن تفشل أي نظرية للحياة البشرية كنظام منطقي في حد ذاتها (مثل الماركسية). و في الاقتصاد الحديث، الذي يعتبر لعبة إيجابية، تزيد ثروة الجميع. وبلا شك، هناك بعض الأفراد أغنى من البعض الآخر، و لكن الجميع يتمتع بالمياه النظيفة، بغذاء أكثر، عناية صحية على نحو أفضل، و غيرها من المنافع. دعونا الآن نعرف لماذا فشل منطق الاحتكار حتى الآن في توليد قوة استبدادية فردية تحكم أوروبا الغربية.

و يكمن السبب في ميزان السلطة. و يعمل منطقنا للمسعى البشري في الواقع لشرح حقيقة كيفية نشوء الخلافة للموحدين الاحتماليين في أوروبا، و لكنهم أصيبوا بالإحباط في كل حالة نتيجة لميل الدول الأوروبية الأخرى في الاتحاد لإحباط الهيمنة الطموحة. وفي القرن السادس عشر، تخطى هابسبورغ سبان، المدعوم من قبل العالم الحديث، القارة و لكنه وجد نفسه في طريق مسدود من قبل فرنسا. و بحلول أواخر القرن السابع عشر، كان هناك لويس الرابع عشر في فرنسا الذي هدد استقلال جيرانه، لا سيما هولندا، التي قادها وليام الثالث الذي لا يقهر (عندما توج ملك لإنجلترا عام 1689).

وعندما بدأ عام 1700، بدا و كأن البوربون سوف يتحكمون في كل من فرنسا و إسبانيا، فقد اتحدت كل أوروبا ضد لويس، وعانت جيوشه من العديد من الهزائم على يد جون تشرشل، دوق مارلبورو. و خلال القرن الثامن عشر، كانت كلا من روسيا، بروسيا، و النمسا اللاعبين الرئيسيين في هذه اللعبة. و حتى السويد كان لها ما يقرب من قرن من الأهمية التاريخية العالمية قبل مغامرات تشارلز الثاني عشر الذي التهم مواردها. و بعد الثورة الفرنسية، كان هناك نابليون الذي اتحد جميع ضده نتيجة لمحاولته لتوحيد القوة العالمية. و قد تم السيطرة على تاريخ القرن العشرين من قبل سياسة حجب الهيمنة التي كانت ألمانيت وسكانها في حاجة إليها. و بالتالي وجدت السلطة دائما اتزانها، و لكن كانت التكاليف كبيرة. و هذا هو السبب وراء تفضيل الكثير من الأوروبيون في نقل هذا المسعى بأكمله إلى مفتاح جديد، و خلق أوروبا الموحدة عن طريق الاتفاق و ليس الغزو.

و على الأقل يمكن للوحدة الأوروبية أن تغير الوضع الذي فيه يمكن أن يصبح حليف العصر عدوا في اليوم التالي، الأمر الذي يوضح البرودة والوحشية الهائلة التي يتمتع بها الكثير من السياسيين. و نحن غالبا ما نفسر العلاقات بين الدول على أنها استعارة من الأصدقاء أو الأعداء، و لكنها استعارة مضللة.

إن القوة العظمى، كما يقول الكثير من رجال الدولة، ليس لها أصدقاء، و لكن مصالح فقط، و تبادل مصالح. و قد لاحظ تشارلس ديغول أن "الدم يجف سريعا"، و أن الدول بالفعل تنسى أعداء الأمن سريعا. و تعد فكرة الصداقة في السياسة الدولية مجرد تراكب وجداني لإخفاء حسابات المصلحة الوطنية. و لكن ما هي المصلحة الوطنية؟

تعرف المصلحة الوطنية على أنها الدولة التي يجي أن يتم حكمها لتحقيق الأمن فيها. و كانت السيطرة على قناة السويس مصلحة بريطانية وطنية في الفترة التي حكمت فيها إنجلترا الهند، و ليس بعد ذلك. و تكون المصلحة الوطنية محدودة بالواقع. و لا يفضل البولنديون بالتأكيد أن يكون ليهم جيران أقوياء وحادين مثل ألمانيا و روسيا، و لكن الخيار ليس بأيديهم. و يمكن للولايات المتحدة أن تصدر قانونا خاصا بمونرو يتم الإعلان فيه عن وجود عالم يوجد خارج حدود التدخلات الأوروبية، و لكن قوته للقيام بذلك لم تسعد الجيران في الجنوب. و كان توماس جيفرسون دائم الشك في فرنسا قبل توقيع صفقة لويزيانا عام 1803، قائلا:" في اليوم الذي حصلت فيه فرنسا على حيازة نيو أورليانز... ينبغي أن نتحد مع الأسطول البريطاني و الأمة". و عادة ما يكون الجيران أعداء، في حين أن أحد الجيران يمكن أن يتحدوا مع بعضهم البعض.

إن المصلحة الوطنية أمرا يحتاج للتفسير، و لكن نادرًا ما يؤدى تغيير الأنظمة إلى تغيير فكر الدولة بشكل كبير بخصوص مصلحتها الوطنية. و قد واصلت كلا من فرنسا الثورية بعد عام 1789 و روسيا البلشفية بعد عام 1917 إلى حد كبير السياسات الخارجية الخاصة بأسلافهم، و لكن بالإضافة لذلك كانوا عدوانيين. و أحيانا تتطلب المصلحة الوطنية وجود وقار للنظرية للحفاظ على بقائها، كما هو الحال في عقيدة كاردينال ريشيلو التي شكلت فيها جبال الألب، جبال البرانس، و نهر الراين الحدود الطبيعية لفرنسا. و تتطلب أحكام المصلحة الوطنية أخذ الحذر، و بعض الاهتمام بالاتجاه المحتمل حدوثه في الأحداث المستقبلية. فمثلا انظر إلى هذا النموذج من التفكير الخاص بونتستون تشرشل الذي يعكس المصلحة الوطنية البريطانية في بدايات عام 1920:

فهناك حجة تقول أننا لا يمكننا أن نتحمل حوزة موانئ القناة من قبل ألمانيا المنصرة...و على الرغم من ذلك فقد سكنا هناك لعدة قرون عندما كانت موانئ القناة نفسها في حوزة أعظم قوة عسكرية أوروبية، عندما كانت هذه القوى –فرنسا– معادية باستمرار لنا. و يقال أن هناك أسلحة جديدة تؤدي إلى تفاقم الخطر. ولكن هذا يعتمد على من يمتلك أفضل الأسلحة و أقواها.

فاذا كنا نتملك تفوقا جويا، بجانب التفوق البحري، فسوف يمكننا الحفاظ على أنفسنا كما فعلنا أيام نابليون في فترات كثيرة، حتى عندما كانت جميع موانئ القناة وجميع الدول المنخفضة في يد قوى عسكرية واسعة معادية. و لا ينبغي الاعتراف بهذه الحجة أبدا لأن إنجلترا لا تستطيع في أسوأ الحالات أن تقف بمفردها. و أنا أرفض أن أعتبر بشكل بديهي أن فرنسا هي التي تشكل مصيرنا.

و يتطلب المنطق البارد للسياسة أن يتم التضحية بالرجال و الثروة لحماية المصلحة الوطنية. و هذه الضرورة معروفة دائما. و في العصور الوسطى، ولد هذا المنطق فكرة المنطق للدولة الذي قد يتطلب العنف، الخداع، ونقض العهود. و كما لاحظ هوبز، تعد القوة والاحتيال فضائل الحرب، و اعتبر العلاقات الدولية كما هو الحال دائما سببا من أسباب الحرب. و قد لاحظ أيضا كافور، و هو أحد المبدعين في إيطاليا الموحدة في القرن التاسع عشر، أننا "سوف نكون أوغاد اذا فعلنا لأنفسنا ما سنفعله لبلدنا".

و لكن في الآونة الأخيرة تم التحدث عن منطق الدولة بصورة كبيرة نتيجة لفشلها، حيث أن هذا الإخفاق قام بتعزيز الحال للأخلاق الدولية التي نمت كحركة تعويضية للقوة الغير المقيدة للسيادة الوطنية.

و عندما أرسل نابليون قوات عبر الحدود إلى بادن للقبض و إطلاق النار على الدوك انجلين، كان هذا هو العمل الذي صدم كل أوروبا كما قال تاليراند. "و كان الأمر أسوأ من الجريمة، كان فعل فاضح". و قد تم تشويه سمعة المستشارة الألمانية بيتهمان هولويج لقيامها بتلك الملاحظة في بداية الحرب العالمية الأولى حيث كانت معاهدة عام 1839 التي ضمنت سلامة بلجيكا (التي انتهكتها ألمانيا) مجرد "قصاصة من الورق".

و كانت حركة تحويل مجتمع الدول الأوروبية إلى نظام أخلاقي دولي مستمدة من الفكرة الموجودة في العصور الوسطى عن النصرانية، و التي بدورها تنتمي بصورة كبيرة إلى الرومان و فلسفة القانون الطبيعي. و قد أصدر الرومانيون قانونا يغطي العلاقات بين الشعوب، في حين أن الفلاسفة قاموا باتباع مذهب الرواقي لاكتشاف المفاهيم المنطقية الخاصة بقانون الطبيعة الذي تم تطبيقه على جميع البشر. و اكتسبت الحرب من خلال الثقافة المشتركة للنصرانية مجموعة أعراف و اتفاقيات التي قامت إلى حد ما بتقليل ضراوتها: الرسل، السفراء، علامات الهدنة، و الاتفاقيات الخاصة بمعاملة أسرى الحرب والحصانة الدبلوماسية التي يتمتع بها المدنيين، بما في ذلك، حصانة الصليب الأحمر في الآونة الأخيرة.

و كان بعض العقلانيون في القرن الثامن عشر مواطنين عالميين واعين الذين فصلوا أنفسهم من الولاء لدولتهم، كما حلم بعضهم بالجمهورية العالمية التي من شأنها أن تجلب السلام للعالم. و لم يشترك كل الفلاسفة في هذا الحلم. وقد لاحظ هيجل، على سبيل المثال، بالرغم من أنه لا يدافع عن الحرب أن الحضانة من الفضائل البطولية.

و تتصارع دراسة العلاقات الدولية من خلال النزاع بين الواقعيين، الذين يعتبرون المصلحة الوطنية مرشدا لهم، و المثاليين، الذين ركزوا على ظهور النظام الدولي. و تتمتع الحالة المثالية بجاذبية شعبية واسعة. فهي تأخذ بالرأي الذي يقول أنه اذا كانت الحرب طريقة عقلانية لتسوية النزاعات أكثر من أي وقت مضى، فسوف يتم وقف هذه الطريقة عن طريق ظهور أسلحة الدمار الشامل. و هناك حجة قوية أخرى تقول أن التطورات التي لا تقاوم، وخاصة في التجارة، جعلت البلدان مترابطة جدا حيث تعد سيادة الدول الوطنية مجرد وهم. و تعد السياسات البيئية تطبيقا لهذه الحجة حيث أن كوكب الأرض يتطلب اتخاذ إجراءات دولية. و بالتأكيد قامت عملية العولمة بإدراج جميع البشر ضمن النظام الدولي للدول، بما في ذلك العملة في جميع أنحاء العالم الخاصة بحقوق الإنسان، و لا سيما حقوق المرأة، و التي كانت مدمرة خاصة في المجتمعات التقليدية.

و ترفض بعض المجتمعات الغير غربية محاولة فرض هذه الحقوق باعتبارها شكلا من أشكال الإمبريالية الثقافية الغربية. و بالتأكيد بدأ الاقتصاد العالمي في الظهور، و لكن بالتأكيد ليس هناك ظهور للأخلاق العالمية المهيمنة بشكل متساوي.

إن التوجه الأخلاقي لسياسة التعاون الدولية هو تحديد المصلحة الوطنية مع الأنانية. و طبقا للمعاهدات الدولية و تنفيذ الحقوق، تظهر هذه الأشياء على النقيض بأنها فاضلة. و مع ذلك، سوف يدرك القارئ بالفعل أنه لا يوجد شيء أخلاقي بحت في السياسة، أو بمعنى أصح شيء اقتصادي، روحي، أو أي شيء آخر. فما يمكن أن يكون كفؤ من الناحية الاقتصادية من الممكن أن يكون مدمرًا من الناحية الروحية، و ما هو أخلاقي عالمياً يمكن أن يكون قاتل لثقافة معينة. فهي ليست سوى حركة يمكن من خلالها للفضيلة الدولية أن تدعي أنها مستقلة تماما عن مصالح معينة. و بالتأكيد تتناسب الأخلاق الدولية مع بعض الدول أكثر من غيرها، كما تستفيد البيروقراطية المزدهرة من موظفي الخدمة المدنية مع العملاء من هذا الامتداد.

ويدعي الواقعيون أن المصلحة الوطنية تحافظ على، بل و يجب أن تحافظ على، الهدوء بين العلاقات الدولية. و لقد رأوا سلسلة كاملة من النظريات أحادية السبب عن أسباب الحرب (الغطرسة البارونية، الطموح ذو العلاقة بالسلالة الحاكمة، القومية، أو التعصب). و كان اهتمامهم هو أن الطموحات الطوباوية نحو تحقيق نظام عالمي سلمي سوف تقوم ببساطة بزيادة الصراعات و سوف تزيد من تعقيدها. و تعد المصالح الوطنية قابلة للتداول إلى حد ما، في حين أن الحقوق لا تخضع لذلك من حيث المبدأ. ولم تنجح المنظمات الدولية بشكل كبير، مثل الأمم المتحدة، في تحقيق السلام، و أنه من المرجح أن دول العالم سوف تصبح عصبية للغاية من أي تحرك لإعطاء الأمم المتحدة القوة الساحقة اللازمة للقيام بذلك. و بالتالي، تعد العلاقات الدولية منطقة واحدة التي تدل بشكل واضح على أن كل الحلول السياسية تميل إلى خلق مشاكل سياسية جديدة.